

ياعمال العالم، وياأيتهما الشعوب المضطهدة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلاكسي (3349208) - أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

بلاغ



بلاغ عن مجلس اللجنة الوطنية لوحة الشيوعيين السوريين

عقد مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين اجتماعه الدوري في دمشق بتاريخ ١٤/٥/٢٠١٠، وناقش آخر المستجدات السياسية دولياً وإقليمياً وداخلياً..

كما بحث المجلس سير التحضيرات للاجتماع الوطني التاسع، وناقش مشروع «الموضوعات البرنامجية»، وقرر إطلاقه للنقاش العام الواسع بين الشيوعيين كافة، وفي المجتمع. كما عالج الاجتماع سير الحوار حول وحدة الشيوعيين السوريين وآفاقه وأجاله الزمنية والآليات المطلوبة لاستكمال أهداف الحوار.

توقف الاجتماع مطولاً عند تطورات الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية وتفاقمها في البلدان الرأسمالية كافة، وخصوصاً في بلدان الاتحاد الأوربي، مركزاً على تجلياتها في اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا.. وكذلك في هبوط قيمة اليورو والارتفاع غير المسبوق لأسعار الذهب، مما يضع المقدمات لاحتدام الصراع بين المراكز الإمبريالية المختلفة، مع كل ما سيرافق ذلك من احتدام الصراع الطبقي بين شعوب تلك البلدان وحكوماتها الرأسمالية الممثل الرئيسي لقوى رأس المال المالي العالمي.

وبالتوازي، وتقادياً لتفاقم الأزمة لديها في الداخل، تحاول الإمبريالية الأمريكية تصعيد الأوضاع أكثر مما هي عليه في منطقة الشرق العظيم كلها، من شرق المتوسط إلى أفغانستان، ولأن الأزمة الرأسمالية العالمية الضارية فيها يعنف لا حل اقتصادياً لها، ليس من المستبعد أن تقوم الولايات المتحدة بشكل مباشر أو عبر حليفها «إسرائيل»، بمغامرة مجنونة في منطقتنا تخدم مصالح الرأسمال المالي العالمي، وبالتالي فإن منطقتنا مرشحة جدياً لأن تكون مسرحاً لتوسيع رقعة التوتر والتفجيرات الإقليمية المختلفة ضد الشعوب لأسباب جيوسراتيجية، وكذلك للسيطرة على الطاقة، وللدفاع عن خط الدفاع الأخير للدولار وهو المحافظة على تسعير النفط به.

ويجب ألا يغيب عن البال، بأن الحرب في منطقتنا ستكون مرحلة انتقالية لنزاعات عالمية أكبر قادمة بين القوى العالمية الكبرى لم تتوضح ملامحها بعد، ولكن «منطق» الأزمة الرأسمالية العالمية سيقود إلى ذلك. وإذا كانت كل شعوب الأرض وقوى السلام الحقيقية تعمل وتتاضل ضد الحروب دفاعاً عن أمنها واستقرارها ومنع الإمبريالية من حل مشاكلها على حساب الشعوب، فإن من بيدهم المبادرة والفعل العسكري المعادي للشعوب سيعملون على تقادي الانهيار بالخروج للحرب في أي مكان على كوكبنا. من هنا تأتي واقعية وأهمية النهوض الشعبي العالمي ضد المخططات الإمبريالية والصهيونية عبر المقاومة الشاملة تجسيدا لشعار لينين الشهير: «يا عمال العالم، ويا أيتهما الشعوب المضطهدة اتحدوا»!

توقف الاجتماع أمام دلالات تخاذل النظام الرسمي العربي وخضوعه لإملاءات واشنطن وتل أبيب، وتحواله إلى حليف تابع لهما قبل وبعد قمة دمشق بين الرئيس بشار الأسد والرئيس الإيراني أحمد نجاد والأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله وقادة المقاومة الفلسطينية. ومن هنا أكد الاجتماع أن المواجهة مشتركة ومصرية، تستهدف جميع شعوب المنطقة وقوى المقاومة والممانعة، ولا بد من أخذ زمام المبادرة، لأن الخيار الوحيد المطروح أمام هذه القوى هو النصر في مواجهة الإمبريالية والصهيونية التي تخوض معاركها الأخيرة بالمعنى التاريخي!

أكد الاجتماع أن متطلبات النصر في المواجهة القادمة لا تتطلب التصميم وأخذ زمام المبادرة بالانتقال من الممانعة إلى المقاومة وتحرير الجولان فحسب، بل تتطلب أيضاً تعزيز الوحدة الوطنية الداخلية عبر المعالجة المسؤولة والشجاعة للمشكلات الاقتصادية الاجتماعية، وضرب قوى النهب والفساد، التي هي موضع رهان للعدو الخارجي على الدوام. ولا شك أن خيار المقاومة والمواجهة سيهزم في طريقه نحو النصر كل أعداء الداخل من الفاسدين وأنصار الليبرالية الاقتصادية الجديدة المتوحشة. عالج الاجتماع سير التحضيرات في كل المنظمات لعقد الاجتماع الوطني التاسع للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في موعده المقرر. كما قرر الاجتماع إطلاق مشروع الموضوعات البرنامجية، للنقاش العام ليصار إلى إقرارها في الاجتماع الوطني التاسع.

كما ناقش الاجتماع بروح المسؤولية العالية قضية وحدة الشيوعيين السوريين وسير الحوار حول الوحدة وآفاقه وأجاله الزمنية والآليات المطلوبة لاستكمال أهداف الحوار، من أجل حزب شيوعي يقوم بدوره الوظيفي في حياة البلاد، وطنياً وسياسياً واجتماعياً. واتخذ بهذا الشأن القرارات المناسبة.

وفي ختام أعماله، عبر اجتماع مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عن ثقته الكاملة بالتاريخ الوطني الكفاحي لشعبنا وقواه الوطنية التقدمية، وقدرته على الانتصار في أية مواجهة قادمة ضد قوى الإمبريالية والصهيونية عبر خيار المقاومة الشاملة نحو تحرير الجولان ودرح قوى العدوان في المنطقة.

دمشق ١٤/٥/٢٠١٠

مجلس اللجنة الوطنية لوحدة
الشيوعيين السوريين

بانكوك تحترق



القتل في الشوارع برصاص الشرطة، والحرائق في الممتلكات العامة، باتا البديلين اللذين ارتأتها الحكومة التايلاندية في قمعها للاحتجاجات الشعبية العارمة ضدها. وبين إخلاء أصحاب «القمصان الحمراء» لساحات الاحتجاج، ولجوء الشرطة لاعتقال قادتهم، وغياب أصحاب البديل الثالث «القمصان الصفراء» عن واجهة الأحداث مؤقتاً ربما، يبدو المشهد السياسي والاجتماعي التايلاندي ينتقل من «استعصاء» شبه سلمي إلى ما قد يفضي إلى قيام حكم ديكتاتوري ينجم عنه احتمال اندلاع حرب أهلية، لتدخل البلاد في أتون الفراغ والدماء وضياح المزيد من الحقوق.

◀ نحو الاجتماع الوطني التاسع..

طرح الموضوعات البرنامجية للنقاش العام .. 6-7

◀ الأزمة الرأسمالية تتفاقم..

الرهانات في معقبة اليونان .. 9

◀ البيئة تتن..

بقعة نفط عملاقة في خليج المكسيك .. 10

«بلبل» الضرائب والتكشف يصل «ذقون» الأسبان

بعد أسبوع واحد من إعلان حكومته تدابير تقشفية صارمة جديدة لكبح جماح العجز العام في بلاده، قال رئيس الوزراء الإسباني خوسيه لويس ثاباتيرو إنه يعتزم زيادة ضرائب جديدة «على الأغنياء»، مشيراً إلى أن الضرائب الجديدة لن تؤثر على «الطبقات المتوسطة التي تتحمل بالفعل جزءاً كبيراً من الجهود المالية» في إسبانيا.

وأضاف ثاباتيرو «أعتقد أن معظم المواطنين يرون أن هذا الجهد للحد من العجز العام يجب أن يكون أكبر بالنسبة لأولئك الذين لديهم أموال أكثر».

ولم يقدم رئيس الوزراء أية تفاصيل بشأن زيادة الضرائب المقررة، لكنه أكد أنه «سيتم فرضها في الوقت المناسب بالنسبة للحكومة تمشياً مع خطتها لضبط شؤونها المالية والحد من النفقات».

وكانت ماريا تيريزا فرنانديز دي لا فيغا نائبة رئيس الوزراء أكدت أن الحكومة تدرس رفع الضرائب للمساعدة في خفض العجز العام للبلاد، بعدما أعلن ثاباتيرو عن تدابير لخفض النفقات قيمتها ١٥ مليار يورو (١٨,٥ مليار دولار) على مدى عامين في محاولة جديدة لدعم الموارد العامة للدولة.

وتشمل التدابير خفض رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة ٥% بداية من حزيران، إضافة إلى تجميد معاشات التقاعد الحكومية والأجور في ٢٠١١.

ودعت النقابات العمالية في البلاد إلى إضراب في القطاع العام خلال الشهر المذكور، وتنظيم مظاهرات حاشدة للاحتجاج على الخطة الحكومية.

وتأتي التخفيضات على رأس خطة للتكشف بقيمة ٥٠ مليار يورو (٦١ مليار دولار) أعلنت في كانون الثاني لخفض العجز العام إلى حدود منطقة اليورو المقدره بنسبة ٢% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٣ من ١١,٢% خلال العام الماضي.

النائب: «عندك موبايل.. شو بدك أكثر؟»

«فرنسا وإنكلترا تحسداننا على وضعنا الاقتصادي»!!

قاسيون

علمت «قاسيون» أن النائب الاقتصادي - الذي أكد في آخر تصريح عاجلي له أن «فرنسا وإنكلترا تحسداننا على وضعنا الاقتصادي»، وهو موضوع احترامنا له في عددنا القادم لضيق وقتنا هذا العدد- خص مؤخراً إلى ابتداء آلية جديدة لقياس معيشة الأفراد لم يسبقه إليها أحد، ولكن النائب لم يحصد جائزة اختراع لهذه الآلية لأنه لم يعلنها على الملأ، وإنما اختار الإنفراد بالأفراد الذين «قاس معيشتهم» بعيداً عن أعين الصحافة، حرصاً منه على عدم «تحويل» اختراعه أو إطلاع العالم على مدى فظاعته!.



تساءل النائب: «من ذا الذي لا يحمل موبايل بينكم؟»، وبالطبع لا أحد من الحضور استطاع رفع يده، لا لذنوب افتروقه، وإنما لقناعته بأن النائب يبحث عن «معادلة جهنمية» للتمسك من معصية ارتكبتها.. وبالفعل لم تكذ الثواني تمضي حتى أثبت النائب ما يشاع عن عبقريته الاقتصادية، فسؤاله عن امتلاك الموبايل لم يكن بلا هدف، لأن مالك الموبايل من وجهة نظر كبير اقتصادي الحكومة، لا يملك حق المطالبة بتحسين مستوى معيشته، فالبنّي آدم عند الفريق الاقتصادي ما إن يمتلك موبايلاً حتى يبلغ سقف العالم، وسقف العالم هذا تحدده فاتورة الموبايل التي يدفعها الفرد وهي دليل تورطه بلحس عسل الإصلاح «الدبق» (الوصف للعسل طبعاً)!

الفكرة التي ركز عليها النائب هي أن قدرة المواطن على اقتناء الهاتف الخليوي تعني أنه مرفه، وقادر على تدبير أمر معيشته بشكل جيد، ولهذا فليست مطالبة هذا المواطن «القادر على كل شيء» بتحسين معيشته سوى نق مواطني لا مبرر له، فأخفض فاتورة موبايل شهرية يعرفها النائب تتراوح بين ٢٥٠٠ و٣٠٠٠ ليرة، وهذا يعني أن لدى المواطن فائضاً مالياً يهدره على الكلام الفاضي عبر الموبايل!.

نعم، يسجل للنائب اختراع مقياس جديد للمعيشة، إلا أنه (ودون قصد بالتأكيد) أغفل أن الموبايل لم يعد رفاهية منذ عقد على الأقل، وأن حاجات البشر تتطور بشكل مستمر، وأن كثيراً من المواطنين يستخدمون وسائل الاتصال الحديثة ليس للتسلية وإنما لتسيير أعمالهم (على قلتها وشحها وعسرهما بفضل السياسات الاقتصادية المتبعة)، وعليه فإن اختراع النائب الاقتصادي الجديد «الفعال» للتهرب من المسؤوليات الاجتماعية يصلح لقياس متغير آخر غير مستوى المعيشة، وهو مستجدات إنفاق الأسرة السورية الضرورية، ولعله بات من الممكن اليوم إضافة بند إلى لائحة المطالب الوطنية، وهي احتساب نفقات الأسرة السورية على الضروريات المستجدة ضمن سلة استهلاكها الشهرية، من تكاليف استخدام الموبايل وصولاً إلى تكاليف استئجار منزل يقبها شر الشماتة!.

بصراحة

المُعلمُ واحدٌ...
وان اختلف التلاميذ!!

■ عادل ياسين

في لقاء تلفزيوني أجرته إحدى القنوات الفضائية المصرية مع اثنين من النقابيين المصريين، أحدهم يمثل النقابات الرسمية والأخر يمثل اتحاد المحالين على المعاش، كان محور الندوة قانون التأمينات الاجتماعية الجديد الذي ستصدره الحكومة المصرية بدلاً للقانون القديم الذي لم يعد يتماشى مع التطورات الاقتصادية الجارية في مصر. كما عبر عن ذلك النقابي الرسمي، فكان لابد من إصدار قانون جديد يأخذ بعين الاعتبار مصلحة أرباب العمل والمستثمرين وبين لف لفهما، حتى لو جاء هذا القانون الجديد بالضد من مصلحة ملايين من العمال، وخاصة عند دخولهم سن التقاعد الذي ارتفع إلى ٦٥/ عاماً بدلاً من ٦٠/ عاماً كما كان في القانون القديم.

ما يعنيننا من ذكر ما جاء في الندوة مع النقابيين أن التعديلات التي وردت في قانون التأمينات الاجتماعية المصري الجديد جاءت بناءً على توصيات صندوق النقد الدولي، وإن هذه التوصيات هي التي تتخذ التأمينات الاجتماعية من حالة الإفلاس التي وقعت بها نتيجة استيلاء الحكومة على أموال التأمينات، ونتيجة إجبار العمال على التقاعد المبكر، لدرجة أن أحد العمال الذين اتصلوا بالبرنامج صرخ بأعلى صوته قائلاً: (لقد أفرغتنا جيوبنا، وجعلتمونا نموت جوعاً).

إن هذه المشاهد الدرامية المأساوية تذكرنا بسياسة حكومتنا (الرشيده) التي يبدو أنها تسير على خطى ما قامت به مصر من تعديلات، سواء في إصدار قانون العمل الجديد، أو ما يطرح الآن بشأن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية، وهذه التعديلات التي يجري تداولها هي ما قدمه صندوق النقد الدولي منذ فترة كتوصيات لإعادة هيكلة التأمينات الاجتماعية بما يتناسب مع التوجهات الحاصلة في الاقتصاد السوري من انفتاح، تحرير أسعار خصخصة، الشراكة مع القطاع الخاص، تخسير القطاع العام على طريق التخلص من شركاته ومراكزه الإنتاجية وتوزيع عماله، تجريد العمال من حقوقهم ومنعهم من الدفاع عن مصالحهم وحقوقهم المكتسبة، وبقوة القانون الذي فصلته الحكومة على مقاس أرباب العمل والمستثمرين، وحرصت على تقديم كل ما يؤمن لهم الطمأنينة على استثماراتهم، وإن كانت على حساب مصلحة الاقتصاد الوطني والعمال السوريين.

إن استكمال التفريط بالاقتصاد الوطني وبمقومات تطوره، والتفريط بحقوق الطبقة العاملة يجري على قدم وساق وتستكمل حلقاته الواحدة تلو الأخرى، بالرغم مما طرحه الحكومة من تلميحات مؤكدة في ذلك حرصها على القطاع العام، وعلى أنها جادة بإصلاحه، ولكن الوقائع على الأرض تؤكد عكس ما تصرح به الحكومة، والشواهد كثيرة لمن يرغب التأكد، وخاصة جهابذة الاقتصاد السوري المدافعين عن السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية وموقفها من الطبقة العاملة السورية، حيث تنتطح العديد منهم دفاعاً عن قانون العمل

الجديد و«مزاياء» بحجة أنه يتماشى مع روح العصر، متناسين واقع الطبقة العاملة من حيث أجورها المتدنية وحقوقها التي يجري الهجوم عليها واحداً بعد الآخر، وبناء على ما يطرحه هؤلاء الاقتصاديون، وما صرح به أحد كبار المسؤولين الحكوميين في اجتماع مجلس الاتحاد العام بأن العمال لم يصلوا بعد إلى حد الفقر الحقيقي، فهم يعيشون في ببحوحة، والدليل على ذلك زيادة أجورهم مرات عدة، ونتيجة هذه الزيادات استطاع العمال شراء الهواتف الجواله، والسيارات.... وغيرها، وهذا يعني أن مستوى معيشتهم قد تحسن كما أراد المسؤول في تصريحه أن يؤكد!!! ولا ندري ماذا يقصد هذا المسؤول حقاً من تصريحه؟ هل يريد تجريد العمال من كل أسباب الحياة، وإبقاءهم متخلفين عن كل ما هو مفيد ومتحضر؟

إن السير على الخطى المصرية اقتصادياً واجتماعياً يعني أولاً أن الأستاذ الموجه لهؤلاء المقلدين في الحكومتين واحد اقتصادياً واجتماعياً، وهذا ليس تجنياً، بل هذا ما أكدته وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بحديثها عن قانون العمل الجديد، حيث أكدت أنه تم الاستفادة من تجارب قوانين العمل في البلدان العربية المجاورة، وخاصة قانون العمل المصري.

إن استمرار السكوت عن السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية، وعدم التصدي الحازم لهذه السياسات، يُجمل القوى الوطنية ومنها الحركة النقابية مسؤولة خاصة تجاه الشعب السوري والطبقة العاملة السورية، ويجعل العمال يتساءلون عن شرعية وجود هذه القوى وهي بهذه الحال!!

■

أول الغيث قطرة...

عمال شركة «كابلات السويدي» يُضربون

يبدو أن أرباب العمل بدؤوا بالاستفادة من مزايا قانون العمل الجديد /رقم ١٧/، حيث هدد المسؤول الأول في معمل «كابلات السويدي» (الواقع في تل كردي بمنطقة عدرا) بحرمان العمال من جميع المزايا التي كانوا يحصلون عليها في القانون السابق، وذلك بعد أن أعلن العمال إضرابهم السلمي عن العمل نتيجة قرار رب العمل بتعديل نظام وريديات العمل السابق الذي كان يقسم العمل على ثلاث وريديات، وجعله على وريديتين، تعمل كل وريدية مدة ١٢ ساعة متواصلة، دون دفع أي تعويض للعمال مقابل هذه الساعات الإضافية، مما جعل العمال يحتجون على هذه القرار الجائر بحقهم، وقرروا الإضراب إلى أن تعود الأمور إلى ما كانت عليه، واعتصموا أمام مبنى إدارة المدينة الصناعية بعدرا، طالبين من نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية التدخل لمساعدتهم للوصول إلى حقوقهم التي اعتدى عليها رب العمل. مع العلم أن هذا الإضراب هو الثاني من نوعه في هذا المعمل بعد الإضراب الأول الذي تم منذ عدة سنوات.

وبعد ثلاثة أيام من بدء الإضراب تدخل مدير المنطقة الصناعية بعدرا السيد زياد دور، وكذلك اتحاد عمال دمشق الذي أرسل وفداً إلى المعمل للإطلاع على حيثيات الموضوع. ولدى الاتصال مع النقابي أيهم جرادة رئيس نقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية، وعضو الوفد الذي أرسله اتحاد عمال دمشق إلى المعمل، أكد جرادة أن الاتحاد ركز على ضرورة حل القضية وانصاف العمال، وإن الوفد قد اجتمع مع صاحب المعمل وممثلي العمال المضربين، ثم عقد اجتماع ثلاثي بين هذه الأطراف لإيجاد حل للقضايا العالقة وإنهاء الإضراب، ومع كل هذا لم تجد المسألة طريقها إلى الحل حتى ساعة تحرير هذا الخبر، رغم أن ٤٠ ٪ من العمال المضربين قد عادوا إلى عملهم.

إن حق الإضراب هو حق مشروع للعمال، وهو الوسيلة الناجعة لإجبار أرباب العمل على الاعتراف بحقوق الطبقة العاملة، بعد فشل كل أساليب التفاوض والحوار بين العمال وأرباب العمل، كما أنه السلاح الوحيد الذي تبقى للطبقة العاملة بعد أن بات من الواضح أن سياسات الحكومة قد تماهت بشكل كامل مع مصالح

الحرفيون في خطر

لعب الحرفيون دوراً مهماً في سنوات الحصار الاقتصادي على سورية، فقد كانت القطع التبديلية لخطوط الإنتاج نادرة الوجود في المعامل، فلجأت هذه المعامل للحرفيين لتصنيع بدائل عن قطع التبديل المستوردة، واستمرت المعامل بالعمل بفضل إبداعهم وقدرتهم على إيجاد البدائل اللازمة لتشغيل خطوط الإنتاج. كان ذلك الوقت العصر الذهبي للحرفيين، أما اليوم ومنذ بدأت الحكومة بسياساتها المعروفة التي همتت فيها قطاعات إنتاجية هامة، منها الحرفيين، مما عرضهم وبمختلف مهنتهم لخسارات فادحة فاضطر الكثير منهم لإغلاق مشاغلهم وتسريح عمالهم، وتحولوا للعمل في المعامل، خاصة أصحاب مشاغل الألبسة الجاهزة، وأصحاب مشاغل النسيج والتريكو والحرف اليدوية (صناعة الزجاج والموزاييك وغيرها).

إن سياسة الانفتاح الواسعة التي اتبعتها الحكومة قد أغرقت الأسواق بمنتجات بديلة عن الصناعات الحرفية، دون أن تقدم لهؤلاء الحرفيين أية مساعدة لاستمرار صناعاتهم التي يعملون بها منذ عقود طويلة، واكتسبت شهرة عالمية، مثل صناعة الحفر على الخشب وصناعة الدامسكو والموزاييك بمختلف أنواعه.

إن المطلوب الآن الدفاع عن الصناعات الوطنية الحرفية حفاظاً عليها وعلى العاملين فيها واستمرارهم في تقديم إبداعاتهم الصناعية والفنية، وهذا يقع على عاتق الاتحاد العام للحرفيين، فهل يتحرك الاتحاد دفاعاً عن هؤلاء، أم ستستمر الأمور على ما هي عليه، وبذلك خسارة للاقتصاد الوطني عامة، وللحرفيين خاصة.

■

تلك غايتنا...



لا شكّ أنّ ما تتناوله قاسيون من القضايا الاقتصادية الاجتماعية العامة أو المحلية في دير الزور ليس من فراغ، وإنما وقائع موثقة وشكاوى ومطالب تطرح في الاجتماعات النقابية وغيرها، وأنه ليس لنا غايات شخصية والهدف الأساس كرامة الوطن والمواطن...!!

لكن البعض يحاول تغطية الشمس بالغريال، فينكر أو يبرر، وعندما لا يجد حيلة وليس لديه رد (علماً أننا نؤمن أن من حقه الرد ونحن على استعداد لنشره إن وُجد) فيلجأ إلى تحويل الأمور إلى مواقف شخصية، فيتوعد ويهدد بأنه لن يسمح لنا بالحضور وتغطية ونقل ما

■ مراسل قاسيون / دير الزور



أرباب العمل، وبعد أن أصبحت آليات العمل النقابي قاصرة عن مؤازرة العمال في قضاياهم مؤازرة فعالة.

■ «قاسيون» تعلن تضامنها الكامل مع عمال معمل «كابلات»

السويدي» في نضالهم المشروع، وتؤيد مطالبهم المحقة، وتدعو النقابات إلى لعب الدور المنوط بها في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة.

■

أسئلة محرجة من المؤتمر السنوي لنقابة الإحامين:

ما نفع المؤتمرات إذا لم تحقق الغاية المرجوة منها؟!!

انعقد المؤتمر السنوي العام لنقابة الإحامين في سورية في يومي ٦/٥/٢٠١٠ تحت شعار «عودة الجولان كاملاً واجب مقدس»، وقد وصلت إلى «قاسيون» مداخلة المحامي رياض الهفل عضو المؤتمر وعضو فرع النقابة بدير الزور وجاء فيها:

آتساءل : ما نفع المؤتمرات إذا لم تحقق الغاية المرجوة منها؟! هي وقفة مع الذات للمحاسبة، ماذا أنجز وماذا لم ينجز، وما هي العوائق التي حالت دون ذلك؟! لماذا لا تُؤشرف وتدون وتؤرخ هذه المؤتمرات؟ وهل الأمور التي تطرح في كل مؤتمر هي خارج نطاق الإمكانيات؟! هي الأطروحات والتوصيات والمقترحات نفسها تكرر في كل مؤتمر ولا حياة لمن تنادي... وإني أرى أن أهم ما نحتاجه هو إيجاد آلية جديفة لمتابعة القرارات والمقترحات والتوصيات وتنفيذها ومعرفة نتائجها وتذليل الصعاب التي تقف أمامها .

تكلّمنا في المؤتمرات السابقة والأعوام الماضية عن الضرائب والرسوم وقسوتها، فزادت الضرائب وقيمتها وتعددت مطارحها.. تكلّمنا عن البطالة وعن زيادة الدخل، ولم نسمع بزيادة فرص العمل، وبقي الدخل على حاله، واعتريته موجة غلاء جعلت دخولنا لا تفي بضرورات الحياة .

في المؤتمرات السابقة تكلّمنا عن هاجس الفساد ومحاربهته وما زال في ازدياد، وتكلّمنا في مرفق العدالة، فزاد أمد التقاضي وصودرت قناعات القضاة، تكلّمنا عن الوزارات في الدولة وإدارتها وصعوبة تنفيذ الأحكام القطعية ضدها.. فزاد الأمر تعقيداً.. تكلّمنا عن زيادة فرص العمل للمحامين فزاد عددهم وقلّ عملهم وزادت مشاكلهم، وحتى لا تسقط مهنة المحاماة في الهاوية يجب العمل على إعداد المحامي مهنيًا و أن تؤمن له سبل الحياة الكريمة بالدخل اللائق، وذلك بمقدورنا إن توفرت النية وتضافرت الجهود .

تكلّمنا عن الضوابط لاختيار المحامي من شروط فنية ومهنية (لغة، شخصية، أخلاق، تاريخ)، ومن يصلح للمحاماة لقبه ومن لا يصلح للمحاماة نرفضه. تكلّمنا عن الاهتمام بالمحامين الشباب والمتمرنين، فالمحاماة بدايتها ومستقبلها في الشباب، يجب الاهتمام بهم وبوضعهم المعيشي والعملية وحل مشاكلهم، ولم أجد أي رؤيا للاهتمام بهم، فموازنة الحفلات أكثر بكثير من موازنة مستلزمات التمرين والمتمرنين!!

الصورة المخزونة للمحامين في فكر أفراد المجتمع مشوهة، فلنعمل على تغييرها بأخلاقنا المهنية، لذلك فالمحاماة ليست بخير، وأقولها بصراحة وصرخة صادقة وفي هذا المكان عسى أن تجد أذاناً صاغية.

يجب أن نطهر المحاماة من الداخل قبل أن نطالب بتطهير الآخرين، فالتدقيق والتريث والحد في قبول المنتسبين إلى المهنة ضروري جداً، ومراقبة سلوك المحامين في دوائر العدل وفي الشارع والحرص على الاحترام والعودة إلى عادات وأعراف وتقاليده المهنة التي بدأت تتدثر. حيث لا يسمع ولا يوجد صدى لدور المحامين في جميع دوائر الدولة والمجتمع، فالنقابة أصبحت مأوى للعجزة والعاطلين عن العمل ممن يحملون شهادة الحقوق. هل النقابة مؤسسة خيرية لتقبل كل من انتسب إليها، أم نقابة مميزة تختار الذي يحمل الشروط المناسبة لمهنة المحاماة؟!

كما نؤكد على وجود كادر اقتصادي متخصص للإدارة واستثمار أموال النقابة التابعة في البنوك، واستثمار العقارات العائدة للنقابة بأفضل شكل، والاستفادة منها بشكل حضاري متطور، وأيضاً نؤكد على مناقشة المرسوم ٤٩ الذي أضر بمصالح المواطنين في المحافظات الحدودية. القضاء يجب أن يكون مستقلاً استقلالاً حقيقياً، وليصبح بعيداً عن الدوائر الرسمية والحكومية، والسلطة التنفيذية ولا رقابة عليه سوى رقابة الضمير.

القاضي يجب أن يملك الحرية الكاملة والتامة ليعمل بوجدانه وفقنائه، القاضي أصبح لا يملك حتى رأيه وهو مصادر منه وخاصة في ضبوط محالة إليه من دوائر المخابرات، فهو لا يستطيع أن يحرك ساكناً فيها، لذلك أصبح القاضي موظفاً عادياً شأنه شأن أي موظف في أية دائرة حكومية يعمل بأوامر رؤسائه وتعاليمهم، لذلك يجب فصل السلطات.

ملاحظات عامة من المؤتمر:

● المؤتمر لم يلب طموحات الزملاء بزيادة الراتب التقاعدي، أو معونة الوفاة، ولم يُقر أو يناقش الضمان الصحي.

● البذخ والترف الواضح لفرع دمشق المستضيف، فالإقامة والطعام وانعقاد الجلسات كانتا في فندق الشام والشيراتون.

■

مؤسسة التأمينات؛

من يحمي أصحاب الحقوق؟!

◀ علي نمر

منذ ما ينوف عن سنة، ومؤسسة التأمينات الاجتماعية تتعرض لهجمات متتالية عبر ما يسمى الدراسات الاكتوارية، التي حفظتها وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل عن ظهر قلب، هذه الدراسات التي دخلت ديارنا بعد الاتفاقية المعروفة التي وقعتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مع البنك الدولي لإجراء دراساتها في مؤسساتنا، والتي خلصت إلى نتائج خطيرة عن المؤسسة، وأهم تلك النتائج أن المؤسسة إن بقيت على وضعها الحالي فإن عجزاً كبيراً في السيولة ستقع فيه عام ٢٠١٧، هذه المؤسسة التي كانت وما تزال المرجعية الوحيدة من نوعها في الدولة والقطاع الخاص والمشارك والتعاوني معا، نظراً للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الطبقة العاملة في القطاعات الثلاثة، والتي تتطلب من جميع القوى الخيرة في البلد، الدفاع عن حقوقها من أجل تحسين مستوى معيشتها، وتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي الحقيقي الذي يضمن ويكفل كرامة المواطن على أرض الواقع.



أين تذهب المؤسسة باستثماراتها؟

الاستثمارات التي دخلت بها مؤسسة التأمينات الاجتماعية وبالاعتماد على التجارب السابقة، فيها من المخاطرة والخوف على أموال التأمينات الكثير، فالمؤسسة اشترت أرض معمل الزجاج (٤٢/ دونماً) من الشركة العامة لصناعات الزجاجية والخزفية، والسؤال ما هو تصور المؤسسة للمشروع الذي سنتقيمه على هذه الأرض؟ وما هي خطتها المستقبلية بهذا الشأن عند حدوث أي طارئ، وهل باستطاعة مجلس الإدارة الذي أقر عقد الشراء أن يقف في وجه رئاسة مجلس الوزراء التي بإمكانها أن تأخذ الأرض في أية لحظة خاصة أنه وسبق أن فعلتها في محافظة دير الزور، عندما استولت على أكثر من ٨٠/ دونماً لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان. أما الاستثمارات الأخرى فليست بأقل خطورة، كاشتراك المؤسسة في تأسيس عدد من المصارف وشراء أسهم في مصارف أخرى وينسب رأسمال كبيرة تقدر بالمليارات، بالإضافة إلى خطتها بتوجيه الفروع في كل المحافظات للبحث عن مشاريع سياحية وعن مواقع مناسبة لإنشاء محطات وقود ذات مواصفات عالمية واستراحات في جميع المحافظات، وهنا أيضاً لا بد من طرح السؤال التالي: لماذا لا تستثمر المؤسسة أموالها من خلال مشاريعها الخاصة؟ ولماذا لا يكون للمؤسسة مصارف خاصة بها، بدلاً من المجازفة لدى المصارف الأخرى التي يحوم حولها الكثير من الأسئلة والشبهات في ظل الأزمة المالية الضاربة بقوة عالمياً؟

من المركزية إلى اللامركزية

تدعي المؤسسة بأن قيامها بتطبيق مبدأ اللامركزية في العمل، ذو أثر إيجابي فعال في القضاء على الروتين من خلال إعطاء صلاحيات واسعة للفروع في المحافظات، بحيث يتم إنجاز المعاملات وإنهاؤها مباشرة من الفرع المختص دون العودة للإدارة المركزية، تجنباً للبطء والفساد والرشوة، وأن هذا انعكس إيجاباً على العمال أصحاب المعاملات وعلى أصحاب العمل، وأن معظم اجتماعات مجلس الإدارة كانت تحت على السير في هذا المجال بالشكل الأمثل، لكن السؤال: كيف تتم إذا متابعة الفروع البعيدة عن المراكز بعد تطبيق مبدأ اللامركزية؟ وهل الاجتماع الأخير الذي عقد في المؤسسة وكان مخصصاً لمعظمه للحدث عن اللامركزية في الفروع وصل إلى ميته؟ وهل كل ما جرى الاتفاق عليه يدخل ضمن العمل المؤسساتي؟

الضربة القاضية بتعديل القانون

قد تندم البلاد، وخاصة العمال لحظة مصادقة البعض وتبنيهم لمقررات منظمة العمل الدولية التي كانت مهمتها الرئيسية في الآونة الأخيرة العمل على إجراء الحوار الثلاثي بين أرباب العمل والعمال والحكومة، هذا الحوار المغلف الذي توج أخيراً بإصدار قانون العمل الجديد ببعض بنوده المجحفة بحق العمال، وخاصة المواد المتعلقة بنهبنا العمال وتنظيمهم النقابي من مخاطر مخططات البنك الدولي في قضايا تعديل القوانين، وقلنا: «إن وزارة الشؤون الاجتماعية أغلقت ملف التأمينات الاجتماعية مؤقتاً، حتى تمرر بهدوء مشروع قانون العمل، وبعدها لكل حادث حديث... وبالفعل، ورغم مرور شهر على إقرار قانون العمل مازال النقاش حوله محتدماً بين كل أصحاب العلاقة، والآن، ها هو النائب الاقتصادي يصرح بأن قانون تعديل التأمينات الاجتماعية قيد الصدور، وهذا يعني أن التعديلات المطروحة في المشروع يجب أن تتوافق مع قانون العمل الذي كان مجعفاً للعمال، والسؤال المتعلق بهذا الضممار، ألم تكن المؤسسة تعلم أنه بمجرد صدور قانون العمل سيتم تعديل قانون التأمينات الاجتماعية؟ وهل للمؤسسة أي تصور لمشروع القانون الجديد في المرحلة القادمة في ظل انعدام الثقة بين العمال وأرباب العمل؟

الإيرادات والنفقات

في أي حديث عن الإيرادات والنفقات لا بد من المقارنة بينهما لدى كل فرع على حدة، وتبدو المقارنات هذه في كثير من الأحيان كبيرة ومتفاوتة، لكن يبدو أيضاً أن المؤسسة في تناولها لهذا الموضوع حسب التقرير السنوي، تقدم مقارنة عامة بين الإيرادات الاستثمارية الفعلية والنفقات الاستثمارية، طبعاً بعد حساب جميع

الحالات.. ففي تأمين إصابات العمل مثلاً تقارب نسبة الإيرادات الاستثمارية الفعلية نحو ٤٤٩٠١٠٨/ مليون بينما نسبة النفقات الاستثمارية الفعلية فيها تصل إلى حدود ١٣٩٤٤٢١/ مليون فقط، وبذلك تصل نسبة الإيرادات إلى النفقات ما تقارب ٣٢٢/٪، أما تأمين الشيخوخة والعجز والوفاة فنسبة الإيرادات الاستثمارية الفعلية فيه تصل لـ/١٧٧٥٦٥٩٩ مليون ل.س، بينما النفقات الاستثمارية الفعلية فهي /١٥٨٦٨٨٥٤/ مليون ل.س، حيث نسبة الإيرادات إلى النفقات تقارب /١١١/٪، وهذه النسب توضح جلياً الفروق في المقارنة بين الفروع. ثم هل المؤسسة تمتلك المعلومات الكافية عن الفروع الخاسرة؟ لكن يبقى السؤال الأهم هنا: لماذا تدفع المؤسسة مساعدات لهذه الفروع الخاسرة دون أية محاسبة؟ وبالتالي ما هي نسب هذه الوردات مقارنة بإيراداتها الاستثمارية؟ علماً أن أحد تناقضات المؤسسة في التعامل مع الفروع هو التساوي بين الفروع الخاسرة والرابحة في مسألة المكافآت والحوافز، ألا يحتاج هذا التناقض إلى إعادة نظر كلية؟

الحكومة أول المتهرين ضريبياً

يبدو واضحاً أن التهرب الضريبي أصبح من صلب السياسات الاقتصادية للحكومة، وعلى الرغم من تأكيد المؤسسة في أكثر من مناسبة أن نسبة التهرب تصل إلى ٢٠/٪ إلا أن المؤشرات تؤكد أن الرقم أكبر من ذلك، فالمؤسسة عبر لجانها الخاصة المركزية التفتيشية لم تحل القضية. أحد المدراء العامين قال لـ«قاسيون»: «أصبح تشبيه المفتشين بالكلاب المسعورة في الشوارع، صحيحاً» وتابع المدير حديثه: «لذلك لا بد من إيجاد طريقة لكيفية ملاحقة العمال التي تهرب عمالها لأكثر من مرة، فترجع لجان التفتيش من دون فائدة تذكر إلا ببعض الرشاوى والهدايا».. والسؤال هل لدى المؤسسة خطة لضبط عمل المفتشين.

لكن بعيداً عن هذه النسب التي تحددها المؤسسة في تهرب أرباب العمل من تقديم أرقام حقيقية عن العمال لديهم، ألا تعد مليارات الليرات السورية «التأمينية» المجمدة كديون على الجهات الحكومية الأخرى، وخاصة الوزارات الرئيسية، تهرباً ضريبياً؟ ومن يحاسب تلك الإدارات والوزارات على ذلك؟

قد لا يصدق القارئ أن نسبة تقدير الديون المستحقة على وزارة التعليم ١٣٧، ٠٤٢، ٧٩٢ ل.س، وعلى وزارة المالية ٢٩، ٠٢٩، ٢٢٧، ١٢٣، ١، وعلى العدل ١٦٣، ٣٣١، ٤١٨، وعلى الري ٢٠٥، ١٧٢، ٦١٨، ٤، والزراعة ٣٢٩، ٣٢٠، ٧٨٢، ٥، وعلى السياحة ٨٩٦، ٠٧٩، ١٠٦، ١، وعلى الإدارة المحلية ٤١٨، ٦٧٥، ٣١٤، ٣، وعلى الصحة ١٦٨، ٢٠٨، ٨٢٩، ٧، وعلى الصناعة ٥٧٨، ١٩٧، ٠٥٩، ١، والطامة الكبرى هي ديون وزارة التربية التي تقدر بنحو ٣٠ مليار ل.س..

قانون الصحة والسلامة المهنية

لا يخفى على أحد أن تحديد إصابات العمل لا يخلو من الفساد، فهناك المئات وأحياناً الآلاف من الإصابات الوهمية والمزورة، والأرقام الإحصائية لدى المؤسسة تثبت ذلك، ففي العام ٢٠٠٤ وصل عدد الإصابات إلى ١٧/ ألف إصابة، بينما انخفض عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٦/ آلاف إصابة فقط، أي أن المؤسسة ومن خلال رصدها ومراقبتها «المنقطعة» للمسؤولين عن تحديد الإصابات استطاعت أن توفر مئات الملايين، وهذه الملايين هي من حق العمال الذين يستحقونها، ولحالات الإصابات الخطيرة التي تضطر المؤسسة إلى معالجتها في المشا في العربية والعالمية، لكن كل هذه الالتزامات لا تعفي المؤسسة من أن تعمل من الآن بدراسة جدية لقانون الصحة والسلامة المهنية الذي أصبح بحاجة ماسة للتعديل خاصة بعد دخول مقاولات جديدة للبلد، وبعد تحرير التجارة وفتح الأسواق والانفتاح الأرعن على الاقتصاديات العالمية.. لكن السؤال لماذا تنازلت المؤسسة وإداراتها عن قانون الصحة والسلامة المهنية لمصلحة وزارة العمل المتلكئة؟

لا يمكن تجاهل أهمية الدور الذي تقوم به التأمينات الاجتماعية في حماية الحقوق العمالية، وبالتالي الحفاظ على النظم الاجتماعية في كلا القطاعين الخاص والعام، لكن على المؤسسة وضع حد للأخطاء المرتكبة بدءاً من فساد المفتشين، مروراً بأساليب استثمار المؤسسة لأموالها واختيار الأماكن الحقيقية لها؛ وانتهاء بتوسيع دائرة من تمثّل مصالحهم.. وللحديث بقية.. ■■

مطببات

أعضاء غير نبيلة

◀ عبد الرزاق دياب

نهار دمشققي قاتم وغريب، الهواء الشديد يحمل الغبار وأوراق الأشجار والأوكياس في شوارع العاصمة، الناس يغمضون عيونهم تارة، ويفركونها تارة أخرى، والبعض يردد شائعة أن سحابة بركان آيسلندا وصلت إلى دمشق، لكن الحال كما هي، باعة وطلاب.. ومتسولون.

المشهد الذي التفت حوله أصحاب القلوب الرقيقة كان استثنائياً، ليس لأن متسولاً ينام على رصيف دمشق حاله غير اعتيادية، وليس لأن طفلاً مقطوع القدم منظر مفاجئ.. كانتا طفلتين إحداهما نائمة، أما الأخرى المستيقظة فتتزعج من شعر أختها ما علق من ورق وغبار وعيدان من هبوب الريح المحمومة.

لم أغب أكثر من عشر دقائق عن المشهد، انفض المنفطرون مثلي، وقبل أن أصل إلى الفتاتين نهضت النائمة، أنزلت (بنطالها) المتسخ عن جسد عار تماماً، ثم فجأة نفضت من داخله القدم التي كانت مقطوعة، أمسكت الكبرى بيد أختها وغابتا في مدخل البناء.

لم أستيقظ حتى اللحظة من منظر القدم المسحوبة من البنطال المتسخ، القدم التي دفع من أجلها الكثيرون من مالهم، ومن قلبهم بعض التصدع، ومن لعناتهم على الحياة الكثير، ومن سخطهم على الاقتصاد ومخططيه، ومن كفرهم بالفقر والحاجة، القدم التي من أجلها مسح البعض دموعه بجعل معاند.. القدم الصدمة.

مع كل هذا كان لا بد من سؤال واحد: إن كانت مقطوعة فلماذا؟ وهي ليست واحدة ففي المكان الذي لا يتجاوز ٢٠٠ متر أكثر من خمسة أطفال على الرصيف بالحالة نفسها، وإن كانت كذبة وهذا ما شاهدته، فمن يصنع هؤلاء الكاذبين الصغار، من يعيب بهذه الأعضاء الصغيرة، ومن يسخرها لجمع المال من شفقة واستعفاف؟.

على طول الطريق التي تقودني إلى الجريدة أو المقهى، على الطريق نفسها التي تقودني بالعكس مشاهد مشابهة، أطفال يتلقون بالمارة ويلتصقون بأكامهم، أطفال يدعون الله بطريقة تفوق زاهداً في مسجد، أطفال حفاة في الحواري التي تقطع الشوارع الرئيسية في الصالحية، باب الجابية، الحميدية، شارع الباكستان، عند المطاعم الموزعة في شارع الجسر الأبيض، عند كراجات الانطلاق من البرامكة التي تعد للفرار وصولاً إلى السومرية قدرنا الذي رتب على حين غرة.

في الصالحية.. الشارع التجاري الذي تملؤه المراكب الجديدة، والمحال التي تعلن عن تزييلاتها، وعن وصول بضاعتها الصيفية، ثمة فتيات صغيرات السن يحملن دفاتر جمع التبرعات لجمعيات خيرية، ادفع وقطع الفتاة لك ما يخرج على رأيها من نفع للمحتاجين الذين تعيلهم الجمعيات، ومن الممكن أن تطلب منك الفتاة نفسها الطلب نفسه مرتين، عند دخولك الصالحية ولدى خروجك الميمون منها. الميزان نفسه، أطفال يفترون الرصيف، مقابل الجامعة، عند التكية السليمانية، الحلبوني، مقهى الحجاز، على جسر المشاة أمام القصر العدلي القديم، شارع الثورة، في المساء كما عند الظهيرة، كما الصباح، لا أحد يوقف هذه الأجساد الضحلة عن استنادها الوادع على جدران المدينة.. من يوزع هذه الموازين الرقمية، ومن يستبدلها بنوع واحد على كل هؤلاء؟.

حول الرجل الذي يمتلك صوتاً يصلح كمذيع، دائرة من الرجال والفتيات ونسوة يتفرجن من بعيد، كاميرا يابانية بـ ١٠ ليرة، هكذا يبدأ الرجل المزداد، وينتهي عند ٢٠٠ ليرة، يحمل الرباع كاميرته سعيداً بصيد لن يقدر على شرائه من الوكالة، يسحب الرجل المذيع ساعة ذهب ٢٤ قيراطاً ويبدأ مزاده، ٢٠٠ ليرة سورية، ضد الحريق، ضد الماء.. ينتهي المزداد ٣٠٠ ليرة، يحمل السعيد الرباع سعائه وينعم بدعاء هامس، وفجأة بعد سلسلة من المزدادات يصرخ الرجل على الناس أن انفضوا، ينصرف الناس الفرحون، يبقى الرجل مع اثنين منهم يحملان معه ما تبقى من بضاعة، ثمة مكان آخر لا يخلو من السعداء بمزاد الصين العظيم.

أعضاء غير نبيلة تحيا وتموت.. في الصباح إلى شوارعنا.. في المساء عند عودتنا من تلك الشوارع.

■■

تقديم خطّي الغاز والمازوت بدرعا بقتل المحاصيل الزراعية

يتم الآن شق طريق جنوب محافظة درعا، على أحد جانبي خط الغاز، جارفاً الأراضي الزراعية المزروعة بأغلبها بالحنطة، وذلك بحجة تقديم خطي الغاز والمازوت، مع العلم أن الجانب الآخر مخدم بطريق تم شقه أثناء القيام بمد الخطمين، ومن الممكن أن يبلي هذا الطريق الخدمات التي تحتاجها أمور الصيانة والتنقل، فما المبرر لقتل المزيد من الأراضي الزراعية الهامة، التي تستخدم لإنتاج قوت الناس، وتدعم الأمن الغذائي بالمحاصيل الإستراتيجية الأساسية؟!

وعلى فرض أن هناك حاجة ماسة للطريق من الجانبين، ألم يكن بالإمكان تأجيل تحريف هذه الأرض إلى ما بعد موسم الحصاد؟ أي شهراً واحداً على أبعد احتمال، شهراً كان سيؤمن للدولة عشرات إن لم يكن مئات الأطنان من الحبوب(قمح، شعير، حمص وعدس) والجزء الأكبر منها من القمح، أم أن لدينا فاقصاً من هذا المحصول الاستراتيجي ولم نعد بحاجة لمزيد.

ثم من سيعوض على الفلاحين خسائرهم نتيجة هذا التحريف؟ ألا يكفيهم مرض الصدأ الذي خفض محصولهم إلى النصف، حتى تأتي الجرافات لتأكل ما تبقى منه أيضاً؟ لا شك أن هناك تحالفاً بين مرض الصدأ وهذه الجرافات لإنتاج ذلك اللون الأصفر الشاحب الذي هو أولى علامات الموت، ذلك الشحوب الذي يلون وجه فلاحنا بعد زمان كانت تلونه سمرة الأرض.

من سيعوض على الفلاحين خساراتهم جراء هذا العمل؟ مع العلم أنه حتى هذا التاريخ لم يتم تعويضهم عن الأراضي التي أقيم عليها خطا الغاز والمازوت (عرض ٢٠ متراً وعلى طول الأرض)، حيث هناك فلاحون خسروا أراضيهم كاملة بسبب امتدادها الطولي مع خط الغاز، وها هي الجرافات تقضي على الأمتار الباقية منها . أم أن الذي لا يهتم لأمر الوطن لن يهتم لأمر الفلاح أيضاً!!!

درعا - خلدون العزام

«الحراك» و«المليحة الغربية» مهددتان بالحرق.. والسبب... القمامة!

◀ وضاح عزام

لا تزال الشعارات التي يتفوّه بها بعض المعينين بحماية البيئة غنية بمعانيها رنانة بكلماتها، يعقدون حولها المؤتمرات والندوات، وتشكل الجمعيات للبيئة وأصدقاؤها، وفي الوقت ذاته ننسى أو نتناسى أحد عناصر هذه التي نسميها **البيئة، وهو المواطن، الإنسان الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة، وأن المجتمعات البشرية عموماً لها من المخلفات ما يغطي الأرض فتطرح حينئذ مشكلة تصريف المخلفات.**

هذا بالعموم، أما بالتخصيص، فيا أيها الذاهب إلى بلدة الحراك أو قرية المليحة الغربية في محافظة درعا احذر، فالطريق محفوفة بالقمامة وأودية الصرف الصحي.

أخبرنا أحد سكان قرية الحراك وهو المواطن قاسم محمد الغوطاني: «أن مكب النفايات الذي يبعد عن بيته نحو ٢٠٠م، هو في أرض تتبع لأملاك الدولة في قرية المليحة الغربية، ومؤجر لبلدية الحراك منذ حوالي ١٥ سنة، وعلى مدار هذه السنوات والقمامة ترمى بهذا المكب المكشوف الذي تبلغ مساحته ٣٠ دونماً. وبعد التراكمات بدأت عمليات الحرق لضغط المكب كي يستمر بالاستيعاب. وبدأت مشكلة الدخان المتصاعد فقلنا إنها مشكلة بسيطة، ولكننا اكتشفنا بعد حين أن الأراضي حول المكب والتي هي ملك للأهالي

أصبحت مهددة بالحرق. اقتحمت بيوتنا الأمراض بسبب الدخان الذي سبب حالات ربو تحسسي عند الأطفال، فأصبحتنا لا نناقح عيادات الطبيب. ثم أضيف إلى المشكلة منذ ٦ سنوات مشروع تمديد خط الصرف الصحي على واد جاف يمر بين القريتين، فحدث ولا حرج عن المستنقعات وحشراتها، وعن القوارض والأفات التي تلاحقها، ناهيك عن انتشار ظاهرة الكلاب المسعورة.».

توقفنا عن البحث في الحراك، وتوجهنا إلى المليحة الغربية، بناء على شكوى من أهاليها المتضررين من المكب رغم بعده عنهم أكثر من أهالي الحراك أنفسهم. فأراضيهم الزراعية التي تحيط بالمكب تزيد مساحتها عن ٢٠٠ دونم، يُزرع بعضها الذي لا يقع شرق المكب، لأنه سيصبح تحت تهديد الريح التي قد تشعله في أية لحظة، فيذهب الموسم أدراج رياح الحراك.



وقال الأهالي إن الأراضي المزروعة على جنبات المكب لم تسلم من التهديد أيضاً، فتوقفوا عن زراعتها حتى لا يتعرضوا لخسارة هم بالغنى عن الوقوع فيها. ناهيك عن أن الرياح تحمل معها الدخان الذي أصاب الأطفال بحالات ربو تحسسية، وأصبحوا يأخذونهم إلى الطبيب في فترات متقاربة.

يضيف الأهالي: «ليس المكب وحده هو المشكلة، بل الأخطر أيضاً وادي الصرف الصحي الذي يمر من الجهة الغربية للقرية ونحن قبل عام ٢٠٠٤ كنا نحضر الجور الفنية للمنازل فأخبرونا أن هناك مشروعاً حضارياً للصرف الصحي فاشتركتنا به، لنُفاجأ لاحقاً أن خط الصرف الصحي في قريتنا لم يربط مع خط الصرف الصحي في قرية الحراك، بل على العكس فُتح الاثنان على الوادي فتشكلت المستنقعات غرب القرية وأصبح الهواء

لماذا تم استثناء مهندسي الميكانيك؟

علماً أن خريجي باقي الجامعات (حمص وحلب) قد تعينوا، بينما جرى استثناءنا ..

والجدير ذكره، أن اختصاصنا يسمح لنا بالعمل في منشآت غير الصناعات النسيجية.. لذا نرجو مساواتنا بباقي الخريجين، وإذا كان المعدل هو المقياس فإن معدلات تخرج المهندسين المعينين أقل من معدلات تخرج معظمنا . نرجو توضيح الأمر.. ولكم جزيل الشكر..».

قاسيون تضم صوتها إلى أصوات مهندسي ميكانيك جامعة دمشق، وتطالب الحكومة بتعيينهم، خصوصاً وأن المنشآت العامة ذات الصلة بحاجة ماسة إلى كفاءات خبيرة ومدربة..

■ ■

سرافيس جرمانا ـ برامكة، أزمة مقيمة وهموم قادمة

◀ يوسف البني

أصبح دأب الكثير من المسؤولين الفاسدين، التفتُّن بصياغة القرارات التي تحمّل المواطنين كل يوم عبئاً جديداً يتقلّ سلة معيشتهم اليومية بتكاليف جديدة، بنِيّة «تسليحهم» القرش الأخير من مصاريفهم المتواضعة، وتكديسها ثروات وفقاعات نمو في جيوب التجار والمتنفذين وحيثان المال. والأسلوب «المتحضر» الذي يتبعونه في اتخاذ هذه القرارات، بحيث لا يشعر بها المتضررون إلا بعد مرور فترة زمنية محسوبة، وبحيث تصبح أمراً واقعاً وتخف حينها درجة التذمر، هو اتخاذ هذه القرارات في الزمن الميت، واللعب في الوقت الضائع، في غفلة من المواطنين الذين تمسّهم نتائجها حين صدورها.

فمع انتهاء العام الدراسي وانقطاع طلاب المدارس والجامعات عن الدوام، قلصت الجهات المخولة وضع البرامج والخطط المرورية، خط سير سرفيس (جرمانا ـ برامكة) إلى (جرمانا....)، ولا ندري ما هو الاسم الجديد الذي سيطلق على خط سير السرفيس هذا، والمواطنون بالتأكيد يخجلون من أن يطلقوا عليه تسمية خط سير، لأن السرفيس لا يكاد يخرج من حدود جرمانا حتى يقول السائق «آخر موقف.... تفضلوا شباب» وهذا الموقف الأخير الذي حدده صانعو القرارات هو في منطقة ابن عساكر عند مجمع مواقف سرافيس السيدة زينب، فتخيلوا لو أن دوام الجامعات مازال منتظماً فما الذي سيحصل لعشرات الآلاف من طلاب الجامعات من أبناء جرمانا؟! إن نزولهم في هذا المكان سيضطرهم لأن يستقلوا الباص التابع للشركات الخاصة للنقل الداخلي للوصول إلى الجامعة، وقد يضطرون لاستعمال سرفيسين أو باصين، فتصبح الرحلة على ثلاث مراحل، وتكون بذلك قد دخلنا بتفاقم جديد للمشكلة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين أثقلت كاهلهم بعبء جديد.

ما الهدف من هذا القرار؟ هل الهدف هو حل أزمة المرور في المدينة؟! أم هو منع سرافيس الريف من الدخول إلى المدينة أصلاً؟! أم هو لأسباب بيئية لتلظيف جو المدينة؟! إن الذي ساهم فعلياً بتفاقم هذه الأزمات معاً هو باصات النقل الداخلي

قطنا.. الناس يدفعون ثمن توسيع الطريق الرئيسي بقطع أرزاقهم



كانت في ٢٠٠٩ تبلغ ٢٣ مليون ليرة، فالمشروع يكلف ضعف ميزانية البلدية لهذا طلبنا إعانة من الوزارة وإذا لم تستجب فسوف نضطر لسحب سلفة على الميزانية أو حتى سحب القروض وتحميل ميزانية البلدية الفوائد المترتبة عليها.».

وفسر رئيس البلدية سبب قلة التعويض بأن «المشروع قائم منذ عام ١٩٩٥ ولكن تم تأجيل إصدار القرار من مجلس الوزراء إلى ٢٠٠٤ بسبب الاعتراضات المقدمة والتي زادت عن عشرة، وتضمنت المطالبة بزيادة التعويض لأنها لا تتاسب الأسعار الفعلية للعقارات، بعد صدور القرار تم الاعتراض من جديد وبناءً على ذلك تم تشكيل لجنة لدراسة الأسعار السابقة برئاسة قاض وقد أعطت القرار بشكل نهائي وغير قابل للنقض، حيث يتم توزيع شيكات حسب بيان القيد العقاري، كما أننا سنقوم ببناء وحدات سكنية على أرض تملكها البلدية لمن يريد بدل سكن، فهذا المشروع ذو أهمية كبيرة لأنه يقوم بتوسيع الشريان الرئيسي لقطنا ويعيشها ويطورها كثيراً، ويخدم مصالحها بشكل عام، كما يقوم بإبعاد السيارات عن المحلات فالسيارات تكاد تمر بالدكاكين بسبب ضيق الطريق.».

ما الحل العادل؟ تكمن المشكلة بتنفيذ الاستملاكات وقطع الأرزاق وتشريد المواطنين دون صرف التعويضات، على الرغم من عدم عدالة هذه التعويضات، يجب أخذ كل ذلك بعين الاعتبار مع تخصيص ميزانية أكبر للمشروع من مجلس الوزراء حتى لا تضطر البلدية إلى تركيب الديون على ميزانياتها الفقيرة، لأن ذلك سينعكس تقصيراً في الخدمات تجاه المواطنين.

■ **قطنا ـ جوني الياس**

لم يعد غريباً من الحكومة أن تظلم المواطن عندما تريد تنفيذ أي مشروع خدمي، فتستملك العقارات دون تعويض يذكر، لتحرمه من مسكنه أو حتى مصدر رزقه، بالرغم من أن المادة ١٥/ من الدستور السوري تنص على استملاك العقارات للنفع العام مقابل تعويض عادل.

بعض هذا الظلم حدث في مدينة قطنا عندما صدر عن مجلس الوزراء القرار رقم ٤٦٤٢ لعام ٢٠٠٤ القاضي باستملاك العقارات لتوسيع شارع زكي الأرسوزي الذي يعتبر الطريق الرئيسي في المدينة، وتوسيعه ضروري جدا لتخفيف الازدحام، ولكن كنا نتمنى أن يحصل ذلك دون أن تقطّع الأرزاق ويشرد المواطنون، حيث أن أكثر من خمسين عائلة فقدت مصدر رزقها الوحيد، فلم يبق لها إلا أن تتسول لكي تعيش، إضافة إلى أسر أخرى ستشرد من بيوتها لتصبح دون مأوى، وكل هذا بتعويض من الحكومة لا نستطيع تسميته بالرمزي، لأنه أقل من ذلك بكثير.

عبر أصحاب العقارات عن استيائهم من القرار بسبب الظلم الذي لحقهم منه، حيث قال المواطن مأمون المصري: «لقد تأذينا كثيراً نحن كأصحاب عقارات من القرار لأنه لم يعطنا حقنا من التعويضات المالية، نحن نطلب من البلدية ليس فقط الإنصاف في التعويضات، بل الصدق والجدية في التعامل، لأنها تعطي شيكات لأصحاب العقارات غير قابلة للصرف، لأنه لم تتوفر الميزانية الكافية بعد لقيام المشروع، لذلك أريد أن أسأل: لماذا شمعتم المحلات وقطعتم رزقنا قبل الأوان؟».

أما المواطن الياس سكرية فقال: «أنا مع توسيع الطريق لكن بشكل عادل لي ولغيري، فقد كانت خسارتي كبيرة جداً، والتعويض كان أبخس من أن يذكر، كما أن بيتي ذهب في النسوية ووعدي رئيس البلدية بسكن بديل في إحدى ضواحي المدينة، ولكن ذلك ما زال في حكم المجهول.».

المواطن ريمون دريزي مستأجر لداكان منذ أكثر من ثلاثين سنة قال: «أخرجت من الدكان دون أي تعويض وليس لي سواء مصدر رزق، فالعقار لا صاحب له لأن مالكه قد ماتوا ولم يكن لهم وريث، فاستولت البلدية عليه وأصبحت مستأجراً منها، لذلك أطالب بتعويض لأن القانون رقم/٦/ لعام ٢٠٠١/ لا يعطيها الحق بإخراجي دون تعويض.».

حول هذا الموضوع قال رئيس بلدية قطنا سليمان شحادة: «البلدية فقيرة حيث أن تكلفة المشروع تبلغ ٣ مليون ليرة سورية، بينما ميزانية البلدية لهذا العام تبلغ ١٦ مليون ليرة فقط، بعد أن

مضاعفة ناتجنا أم مساواته مع اقتصادات ضعيفة؟!!

◀ حسان منجيه

كعادته، يتحفننا النائب الاقتصادي بين الحين والآخر بإبداعات اقتصادية، ليحرصنا للرد على أطروحاته، وليشعرنا بالحرارة الاقتصادي الوهمي بفعل غزارة الردود التي تتناول بها الصحافة أقوال السيد الدردي سلباً وإيجاباً، كل على اختلاف زاوية الرؤية والمعطيات التي يمتلكها، ليكون ذلك بديلاً عن الحراك الحقيقي المفترض في الاقتصاد السوري.. وقد أشار النائب الاقتصادي عبد الله الدردي مؤخراً إلى أن «الناتج المحلي الإجمالي في سورية كان أقل من ٢٤ مليار دولار عندما بدأت الخطة الخمسية العاشرة»... مضيفاً: «نحن ذاهبون في ٢٠١٥ إلى ناتج محلي أكثر من ١٠٠ مليار دولار، وسيكون اقتصادنا أكثر من مجموع اقتصادي لبنان والأردن»... وتابع: «أنا أعتقد أننا نملك اليوم من المصادقية ما يسمح لنا بالقول بأن ما نعد به في عام ٢٠١٥ سوف نحققه»..

في مناقشة ذلك نقول: إن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري لم يكن ٢٤ مليار دولار عند بداية الخطة الخمسية العاشرة أيها النائب الاقتصادي، بل إنه وحسب الأرقام الرسمية كان حوالي ١٦٩٨ مليار ليرة سورية (٢٧ مليار دولار) في العام ٢٠٠٦. كما أن هذا الناتج كان في العام ذاته ١٧٠٩ مليار ليرة (٣٧,١٥ مليار دولار) حسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، أي أن الفارق يصل إلى ١٣ مليار دولار ما بين تصريح الدردي الحالي وما أعلن من أرقام رسمية ودولية حول حجم الناتج المحلي لدينا، وهذا الفارق ليس بقليل، لأنه يشكل أكثر من ٢٣٪ من حجم هذا الناتج المعلن في العام ٢٠٠٦، أي أن الناتج الإجمالي لم يكن ٢٤ مليار دولار كما أعلنه وأراده الدردي، ليعلم من فوفه بطولته في الإنجاز وتحقيق، وإذا ما انطلقنا من المقولة المنطقية «المقدمات الصحيحة تؤدي بالضرورة إلى نتائج صحيحة» وأسقطناها على منطلق الدردي، فإنه يمكن القول إن مقدماته الخاطئة بالأرقام ستفضي بالضرورة إلى نتائج خلبية إن لم نقل كارثية على أرض الواقع... أي أن المصادقية التي افترض النائب الاقتصادي وجودها قد انهارت على أبواب الخطوة الأولى، والمدماك الأول في جسر المصادقية التي افترض وجودها بين الشارع السوري والفريق الاقتصادي منذ بداية الخطة الخمسية العاشرة.

ويبدو أن النائب الاقتصادي لم يطلع على حجم الناتج



المحلي، ونموه الاقتصادي، لأنه أكثر تنوعاً وغنى، فالإقتصاد اللبناني يفترق للخامات والمواد الأولية الطبيعية، ويعتمد على الدول العربية في الحصول على النفط، وبعد قطاع الخدمات وبخاصة قطاعي السياحة والمصارف من أهم قطاعاته الاقتصادية، حيث يساهم قطاع الخدمات بحوالي ٦٠٪ من إجمالي الناتج المحلي لديه، عائداته السياحية بلغت ٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٨، كما أن الإقتصاد اللبناني يفرق بالمديونية التي تصل اليوم إلى ١٨٠٪ من حجم ناتجه المحلي الإجمالي، وعدد سكانه يبلغ حسب تقدير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٨ حوالي ٤,٠٩٩,٠٠٠ نسمة، وتبلغ مساحته ١٠,٤٥٢ كم^٢.

أما الأردن، فإنه يعتبر من الاقتصاديات صغيرة الحجم محدودة الموارد الطبيعية، لا يملك تقريباً أي موارد للنفط، ويعتمد على الدول العربية (العراق بشكل أساسي قبل الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣) في الحصول على النفط، قطاع الخدمات هو القطاع الرائد حيث يساهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ويعتمد اقتصاد الأردن على الزراعة بنسبة بسيطة، وتعتبر المساعدات الخارجية أحد مقومات الإقتصاد الأردني في

الإجمالي في لبنان والأردن قبل الإدلاء بتصريحه، فالناتج المحلي الإجمالي في لبنان يقدر بحوالي ٣٣ مليار دولار في ٢٠٠٩، كما أن الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يقدر بحوالي ٢٣ مليار دولار في العام ذاته، أي أن مجموع الناتجين يساوي ٥٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٩، بينما الناتج الإجمالي لسورية يبلغ حوالي ٢٣٧٦ ليرة سورية (٥١,٦ مليار دولار) حسب آخر الأرقام الرسمية، كما أن هذا الناتج بلغ ٥٢,٥ مليار حسب أرقام صندوق النقد الدولي الأخيرة، أي أن الناتج المحلي بالدرجة الأولى لمجموع البلدين متقارب من حجم الناتج المحلي في سورية، أي أن الوصول في العام ٢٠١٥ إلى هذا الشكل من التقارب والتساوي أيضاً لا يعني أن الحكومة والفريق الاقتصادي قد حققا إنجازاً اقتصادياً بذلك، كما يحاول الدردي تصويره لتحقيق انتصاراته الشكلية.

والنقطة الأهم التي يجب الانتباه والتنبه إليها، هي الماهية والبنية الاقتصادية الضعيفة نسبياً لهذه الدول، والتي تعتمد على مورد اقتصادي (قطاع واحد) - غير حقيقي في الغالب - لتحقيق معظم ناتجها المحلي الإجمالي، بينما يمتلك اقتصادنا العديد من القطاعات التي تساهم في تحقيق ناتجه

هل الاستثمار الأجنبي هو الحل؟ د. الكفري: الاتصالات استحوذت على ٢٩٪ من حجم الاستثمار الأجنبي

دولة المقر إلى الميل في استيراد المواد والسلع والكفاءات البشرية وغيرها من عوامل الإنتاج من مشاريع الشركة الأجنبية في الخارج، وهذا على الرغم من وجودها في السوق المحلية المضيفة لهذه الشركات.

وبخصوص الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية أوضح د. الكفري أن معظم مشاريع الاستثمار الأجنبي تركزت في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة ٦٥,٥٪ من إجمالي عدد المشاريع، أما توزع مشاريع الاستثمار الأجنبي في سورية حسب النشاط الاقتصادي فقد حاز نشاط الصناعات التحويلية حسيماً أوضح الكفري أعلى نسبة من عدد المشاريع ٤١٪. وكان أكبر رأسمال مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية حسب جنسية المستثمر بعد السوريين هو الرأسمال القطري والكويتي ثم البريطاني والكندي.

وفي السياق أوضح د. الكفري أن حجم الناتج المحلي الإجمالي بلغ في سورية عام ٢٠٠٨ نحو ٢٠٠٠ مليار ليرة، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣,٢٧٪، بينما بلغت قيمة التكوين الرأسمالي في سورية عام ٢٠٠٨ نحو ٤٠٨ مليار ليرة، وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منها ١٨,٣٦٪، واستحوذ قطاع الاتصالات على أعلى نسبة بلغت ٤١,١٠٪، تلتها الكابلات بنسبة ٢,٠٢٪، وبالنسبة لقيمة أسهم الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي فبلغت في قطاع الاتصالات أعلى نسبة ٢٥,٩٨٪ من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر يليها قطاع الوساطة المالية بنسبة ١٧,٢٧٪ ثم إمدادات الكهرباء بنسبة ١١,٢٨٪ يليها قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ٦,٩٨٪ ثم الفنادق والمطاعم بنسبة ٥,٨٨٪. كما بلغت أعلى نسبة استثمار أجنبي مباشر حسب التصنيف الصناعي في قطاع الاتصالات بنسبة ٢٩,٢٨٪ ثم قطاع البنوك بنسبة ١٩,٤٢٪ ثم قطاع التأمين بنسبة ١٠,٩٧٪.



بتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الدولة المضيفة، وفي تحسين ميزان المدفوعات عبر توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا الضروريين للتنمية الاقتصادية، وفي خلق مجموعة من الوفورات الخارجية والمنافع الاجتماعية لاقتصاد الدولة المضيفة. أما الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر فلخصها الباحث بصعوبة توافق استراتيجية المستثمر الأجنبي مع استراتيجية التنمية في الدول النامية من حيث أولويات الاستثمار، حيث قد تتجه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية نحو القطاعات الهامشية التي تدر ربحاً وريعاً وسريعاً ولا تخدم عملية التنمية على الوجه المطلوب (سياحة، تجارة، مصارف...)، كما قد يؤدي اختلال توازن علاقات القوى بين أية شركة دولية عملاقة ودولة نامية إلى مساومة غير متكافئة بينهما، حيث أن المستثمر الأجنبي يملك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتقنية ما يفوق قوة معظم الدول النامية، ما ينتج عنه غبن وإجحاف بحقوق ومكاسب هذه الأخيرة، كما قد تؤدي مركزية اتخاذ القرارات للشركة المتعددة الجنسيات في

غياب المقومات الاقتصادية الحقيقية، ويصل عدد سكانه اليوم إلى ٦ مليون نسمة، وتبلغ مساحته ٢٨٧,٨٩ كم^٢. الإقتصاد السوري يتفوق على الإقتصاد الأردني واللبناني مجتمعين بجانبين، وهذان الجانبان يفترضان بالتالي أن يكون حجم ناتجنا المحلي الإجمالي اليوم ضعف ناتجهم مجتمعين لا مساوياً لهما بعد خمس سنوات، أي أن ناتجنا المحلي يجب أن يبلغ ٤-٥ أضعاف الناتج المحلي في لبنان والأردن عام ٢٠١٥، حيث إن مساحة سورية والمقدرة بـ١٨٥ ألف كم^٢، والكتلة البشرية الكبيرة التي تمتلكها سورية، والتي تصل إلى (٢٣ مليون نسمة). ضعف مساحة وعدد سكان البلدين مجتمعين - وهاتان الميزتان تفترضان تضاعف الإنتاج المحلي حتى لو توفرت الإمكانيات والموارد الاقتصادية ذاتها، إن لم نقل إن الإقتصاد السوري يتميز بتنوع وتعدد موارده الاقتصادية، وهذا ما يفترقه كل من لبنان والأردن.

وبالانتقال إلى الإقتصاد السوري، فإن قطاع النفط ما يزال يساهم بـ٢٥٪ من الموازنة العامة للدولة، بإنتاج يصل إلى ٢٨٢ ألف برميل يومياً، على الرغم من كل ما يحكى اليوم عن تراجع الإنتاج النفطي، بالإضافة إلى وجود احتياطي وإنتاج كبير من الغاز الذي يغطي حاجة القطر، وقطاع الزراعة يساهم بـ٢٢٪ من الناتج الإجمالي، كما تتراوح فوائض المؤسسات العامة حتى اليوم بين ٩٠ - ١٢٠ مليار ليرة حسب أرقام صندوق النقد الدولي، على الرغم من قدم الآلات وخطوط الإنتاج التي وصل عمر أغلبها إلى أكثر من ٥٠ عاماً، والفساد الذي يستشري في جميع مفاصل القطاع العام مما يتسبب بخسائر بعض هذه الشركات، كما أن قطاع السياحة السوري يساهم هو أيضاً بـ١١٪ من الناتج الإجمالي (٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٩). حيث وصل عدد السياح إلى نحو ٦ ملايين سائح في العام ٢٠٠٩ حسب تصريح وزير السياحة، والدين الخارجي لا يشكل سوى جزء بسيط جداً من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن عدد سكان سورية وصل إلى ٢٣ مليون نسمة في العام ٢٠٠٩.

فالمقارنة هنا بالتأكيد، لا تصلح، لأنها أتت بين اقتصادات غير متكافئة أو متساوية، أو بالحد الأدنى متقاربة في الإمكانيات، فهذه المقارنة يمكن أن يسعى إليها نائب رئيس الحكومة الأردني أو اللبناني مع الإقتصاد السوري المتنوع، فهذا يمكن تفهمه... لكن أن يقارن نائب رئيس وزراءنا بيننا وبين اقتصادات ضعيفة فهذا ما لا يمكن فهمه بالتأكد، إلا من زاوية التضليل المفتعل للشعب السوري والقيادة السياسية على حد سواء، حيث تعد سورية وفق بعض الإحصاءات العربية من أغنى الاقتصادات العربية بما فيها الدول النفطية.

أقماح فاسدة في طريقها إلى الصوامع



يشاع بشدة، أن كميات كبيرة من القمح التركي قد دخلت هذا العام إلى البلاد، وعمل معظم تجار القمح على تخزينها، ومن ثم تعبئتها بأكياس القنب والناليون تمهيداً لتسويقها إلى صوامع الحبوب خلال هذا الموسم، عندما تفتح أبوابها أو آخر شهر أيار الحالي..

(ولكي لا تقع الفأس بالرأس) كما يقال، عمد بعض الفيورين إلى إخبار وزارة الزراعة والجهات المختصة بما يسعى بعض التجار للقيام به، ولكن حتى الآن لا إجراءات أو تحقيقات تصدت للقضية للوقوف على مدى خطورتها..

أحد التجار، ويدعى (ع.ق) يزعم أنه قام بشراء نحو ألف طن من القمح التركي، تم استيرادها عن طريق تجار كبار عبر مرفأ طرطوس، وأنه قام بتخزين الكمية وسوف يرسلها إلى صوامع الحبوب هذا الموسم.. وعند سؤاله: هل تقبل بها مراكز الصوامع؟ قال: «نعم، ولكن سيكون سعرها أقل بليرة من سعر القمح العادي، وهذا يناسبنا لأننا سنربح في جميع الأحوال، إذ يكلفنا كيلو القمح الواحد التركي واصل إلى المستوع (١١) ليرة سورية، ونحصل على سعر (١٨ إلى ١٩) ليرة من الدولة».. وحسب ما انتهى إلينا أن مدير إحدى صوامع الحبوب في سهل الغاب أكد صحة كلام التاجر.. ونسأل تاجراً آخر ويدعى (م.ي): كم خزنت؟ فيقول: «حوالي مئتي طن»، ونقول له: لم لا تبيعها الآن وتربح على كل كيلو أربع ليرات؟ فيجيب: «سأنتظر قليلاً».. ولدى سؤالنا له عن معلوماته حول كيفية دخول القمح التركي إلى البلاد فيقول: «سعر كيلو القمح في تركيا يساوي (٣٠) ليرة سورية، ولكن هذا القمح مخزن عندهم منذ التسعينيات، مما أفسده، فعملت الدولة التركية على تصديره بسعر زهيد، وعمل تجارنا على استجراره كمادة علفية إسمياً، وبالمناسبة فقد أثبتت الفحوصات المخبرية لبعض المختصين بأن القمح غير صالح حتى للحيوانات، فهو مصاب بمرض (التسوس)، لكن بعض التجار من ذوي النفوذ، يحاولون إدخاله إلى الصوامع على أنه صالح للاستهلاك البشري، كما حاول بعض التجار تصدير قسم منه إلى لبنان بطريقة ملتوية، ولكن الكميات المصدرة ضبطت وصودرت، وقد عرض تلفزيون «الجديد» اللبناني حلقة عن هذا الموضوع، حيث جرى التلميح بأن المستورد الرئيسي قد يكون من أتباع الحريري..

يلحق رئيس الجمعية الفلاحية بقرية الثورة في سهل الغاب على هذا الموضوع فيقول: «لقد تضررنا كثيراً هذا العام، وأصاب القمح مرض (الصدأ الأصفر) كون البذار التي قدمتها لنا الحكومة فاسدة وغير صالحة. هناك فلاحون زرعوا أراضيتهم من بذار قمحهم الخاص فلم يصب زرعهم بأية أمراض، أما الذين أخذوا البذار من الحكومة فضعف تعبيهم سدى!»

وطالما الشيء بالشيء يذكر، فقد رفضت مديرية زراعة طرطوس استقبال إرساليتين من القمح التركي تقدر بأكثر من عشرين ألف طن في أواخر شهر آذار الماضي، ونتيجة التحليل تبين أنها تحتوي على مرض القمح القرم، ومرض نيماتود، كما تضم الأقماح نسبة ٤٨ بالمئة من الثوثة في كل ثلاثة كيلو غرام من القمح، وهذه المواصفات تمنع دخول وتسويق هذه الأقماح في سورية بناء على قرار من وزير الزراعة يحمل الرقم ٦٠/ت لعام ٢٠١٠..

أخيراً نقول إنه يوجد في سهل الغاب العشرات من تجار القمح الكبار الذين قاموا بشراء وتخزين آلاف الأطنان من الأقماح الفاسدة، فما هي كمية الأقماح المخزنة على مستوى البلاد مع علمنا بوجود مئات التجار في جميع محافظات القطر، الذين يعملون في تجارة القمح؟ وأين ستصب أقماحهم المستوردة؟ صدق المثل القديم الذي يقول (زيوان البلد ولا حنطة جلب).

■ فهد الحمدو

نحو الاجتماع الوطني التاسع

أقر مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين في اجتماعه الأخير المنعقد بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٤، مشروع «الموضوعات البرنامجية»، وقرر إطلاقه للنقاش العام الواسع بين الشيوعيين كافة، وفي المجتمع، قبل أن يصار إلى إقرارها في الاجتماع الوطني التاسع.. وبناء على ذلك، ستفرد قاسيون اعتباراً من عددها القادم، وحتى الاجتماع الوطني، مساحة في كل عدد لاستقبال آراء وملاحظات الرفاق والأصدقاء والمهتمين حول هذا المشروع. وتهيب هيئة التحرير بكل الراغبين بالمشاركة بالحوار والمناقشة، أن يسعوا جهدهم ألا تزيد مساهماتهم المكتوبة عن ٧٠٠ كلمة كحد أقصى لأسباب فنية محضة، على أن تنشر المساهمات حسب تسلسل ورودها.. أما المساهمات التي ستتجاوز هذا الحد المتاح، فسنتكفي بنشرها على موقع قاسيون الإلكتروني..

مشروع الموضوعات البرنامجية

1 حول المرجعية الفكرية

١ - يسعى الشيوعيون السوريون لإعادة بناء حزبهم الشيعي القادر على لعب دوره الوظيفي- التاريخي، هذا الدور الذي تراجع وضعف خلال العقود الأخيرة.
٢ - مهمة استعادة الدور الوظيفي- التاريخي لا بد أن تستند إلى المرجعية الفكرية الماركسية- اللينينية التي تتطور ويتصلب عودها في النضال ضد الميادين اللذين يعيقان تطورها، وهما: العدمية والنصوصية.
٣ - لذلك تبقى مهمة اكتشاف وصياغة الثابت والمتغير في النظرية، مهمة دائمة يفرضها تطور الحياة المستمر بكل تعقيداتها وجوانبها الجديدة.
- إن كانت العدمية تسعى لنسف النظرية بحجة التجديد، فإن النصوصية تقوم بدورها بحجة الثبات على المبادئ.. إن هذين الانحرافين يتطلبان بعضهما البعض، ويكمل أحدهما الآخر، لذلك فإن إضعاف أحدهما يعني إضعاف الآخر وصولاً إلى زوال تأثيرهما.
- إن التعامل مع الماركسية- اللينينية كعلم متجدد هو الذي يضمن تطورها ويحولها إلى سلاح فعال في يد الشيوعيين في التعامل مع الواقع الذي تفتي منه باستمرار.
- إن الانقطاع عن الواقع هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم قدرة الماركسيين على تجديد النظرية، كما أن عدم الاعتراف بمبادئها الرئيسية الثابتة والابتعاد عنها يؤدي بدوره إلى خلل في تفسير الواقع.

- لقد كانت الماركسية- اللينينية دائماً نظرية للتغيير الثوري المجتمعي، وهي لا بد أن تستند إلى تفسير صحيح له لإنجاز مهمتها.. لذلك فإن أي خلل في التفسير يبعد إمكانية التغيير، كما أن الابتعاد عن الواقع المطلوب تغييره لا يسمح بشحن الماركسية كي تبقى سلاحاً فعالاً.

2 الاشتراكية.. وأزمة الرأسمالية

٤- إن انهيار التجارب الاشتراكية الأولى في القرن العشرين، لا يعني بحال من الأحوال انهيار الماركسية ورويتها حول الاشتراكية، بل يعني عجز الماركسيين في اللحظة المستجدة آنذاك عن تطوير النظرية بالشكل المطلوب.. ورغم ذلك تبقى التجارب الاشتراكية الأولى مادة تاريخية هامة تستطيع التجارب اللاحقة استناداً إلى النجاحات والإخفاقات السابقة القيام بما لم تستطع التجارب الأولى إنجازها.

- إن الأزمة الرأسمالية الاقتصادية العالمية تؤكد بشدة أن الاشتراكية في القرن الواحد والعشرين تطرق الباب بقوة وتستعيد مثلها وأفكارها ذلك الألق والسطوع الذي سيتجاوز بتأثيره أعظم لحظات صعودها في القرن العشرين.
- الأحداث الحالية تؤكد صحة تنبؤات ماركس وأنجلس

• الانقطاع عن الواقع سبب رئيسي لعدم القدرة على تجديد النظرية.

• الأزمة

الرأسمالية العالمية ليست مؤقتة بل عميقة ويمكن أن تتحول إلى نهائية.

ولينين حول انهيار الحتمي للرأسمالية كنظام.
٥ - إن الأزمة الحالية ليست مؤقتة أو عابرة، وليست جزئية وموضعية، بل هي أزمة عميقة متعلقة ببنية النظام الرأسمالي نفسه المنتج دائماً للأزمات.
٦ - وهي يمكن أن تتحول إلى أزمة نهائية إذا توفر العامل الذاتي للتعامل مع الظروف الموضوعية التي تتضح باتجاه هيارها.

- فهي غير قادرة على الخروج من أزمتها الحالية على الطريقة التي خرجت فيها من أزمتها السابقة في القرن العشرين، عبر تصدير الأزمة بالقوة إلى الخارج، والاستيلاء على مناطق نفوذ جديدة وإعادة تقاسمها فيما بينها.

- فالمعادلة اليوم تغيرت للأسباب التالية:
أ - انتهى توسع الرأسمالية جغرافياً بسبب محدودية مساحة الكرة الأرضية التي استولت الرأسمالية عملياً على كل أرجائها اقتصادياً ثم سياسياً وعسكرياً.

ب - وصل استغلال الرأسمالية العالمية لشعوب الأرض إلى درجة تهدد إعادة إنتاج الجنس البشري لنفسه (مشكلة الجوع، المياه، المناخ، الطاقة.. الخ).

ج - توضع على السطح نهائياً التناقض التناحري الذي يحكم الرأسمالية مع الطبيعة.

د - لم يعد هناك مركز إمبريالي بديل للمركز الإمبريالي الحالي (الولايات المتحدة الأمريكية).

هـ - تحولت أزمة فيض إنتاج البضائع الكلاسيكية إلى فيض إنتاج سلاح، وفيض إنتاج مال (دولار)، ما لا يمكن التخلص منه بالسهولة التي كان يمكن فيها التخلص من فيض البضائع.

٧- لذلك تتجه البشرية في مواجهة الرأسمالية إلى لحظة حساسة وخطيرة، فتناقضات الرأسمالية واشتدادها يدفعها إلى اللجوء إلى القوة داخلياً وخارجياً، ما سيفتح الأفق أمام البدائل الجديدة التي ستضخ معالمها أكثر فأكثر خلال المواجهة نفسها، فالبديل لا تظهر وتأخذ مكانها في بدايات الأزمة كما علمتنا دروس التاريخ، بل في نهاياتها.

- من هنا أهمية استعداد الحركة الثورية لمواجهة هذه اللحظات القادمة على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، لحظات انسداد الأفق التاريخي نهائياً أمام النظام الرأسمالي بكل تفرعاته وتنويعاته، ولحظات انفتاح الأفق التاريخي واسعاً أمام الحركة الثورية العالمية بكل تنوعها وغناها على مدى القارات الخمس.

3 الوضع السياسي الإقليمي والدولي

٨- بسبب ظروف تاريخية محددة تحولت منطقتنا اليوم من قزوين إلى المتوسط، إلى مساحة مواجهة رئيسية مع قوى الإمبريالية العالمية المتأزمة.. وتسعى الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية والصهيونية العالمية إلى إحكام قبضتها بوسائل مختلفة على هذه المنطقة لما لها من أهمية جغرافية- سياسية، وبالدرجة الأولى بسبب مواردها النفطية.. إن إنجاز هذه المهمة بالنسبة للإمبريالية الأمريكية سيساعدها على تأجيل انفجار أزمتها داخلياً، كما أنه سيضعف منافسيها الكبار على عرش السيطرة العالمية.. وسيحافظ على وضع الدولار كعملة عالمية مهيمنة إلى أجل غير مسمى.

٩- وللوصول إلى هذه الأهداف تستخدم الإمبريالية العالمية وسائل مختلفة والاختلاف بين الإدارات الأمريكية المختلفة هو اختلاف وسائل وليس اختلاف أهداف استراتيجية.

- فإذا كانت إدارة بوش قد سعت إلى السيطرة على المنطقة قبل اندلاع الأزمة العالمية بالقوة القاسية وبالمفرق، فإن إدارة أوباما تسعى إلى الهدف نفسه بالقوة الذكية أي باستخدام القوة القاسية والقوة المرنة ولكن بالجملة، وذلك بسبب اندلاع الأزمة والاستحقاقات التي تفرضها من حيث سرعة التنفيذ ومحدودية الإمكانيات التي يعثرها الوهن يوماً بعد يوم..

١٠- إن الدفاع عن الدولار كعملة عالمية عبر الحفاظ على تسعير النفط بالدولار يبقى خط الدفاع الأخير بعد انهيار خطوته الدفاعية الأولى (حصص الاقتصاد الأمريكي من الاقتصاد العالمي، ومن ثم محاولة الاستيلاء على النفط بشكل غير مباشر وبعدها بشكل مباشر).. وهذه المهمة هي مهمة مشتركة مختلفة لدى كل الإدارات الأمريكية.

- ولإبقاء الدولار على حاله في ظل تراجع الدور الاقتصادي للإمبريالية الأمريكية وبدء تراجع دورها العسكري في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين سعت وتسعى الإمبريالية الأمريكية عبر إدارتها المختلفة إلى اختلاق نوع من الفوضى في منطقتنا (العراق نموذجاً) وصولاً إلى تفتيتها عبر استخدام كل التناقضات الثانوية الموجودة فيها وتفعيلها إلى حد الصدام المسلح (من قومية ودينية وطائفية وعشائرية).

- إن الحدود السياسية القائمة في المنطقة هي حدود سايكس- بيكو الإمبريالية عملياً، والتي يخطط لها كي تكون فضاءاً لتفجيرات مختلفة عبر الأخطاء التاريخية المقصودة فيها حينما رسمت خرائطها.

١١- إن الرجل الوحيد أمام شعوب الشرق العظيم، القاطنة في المنطقة من قزوين إلى المتوسط جغرافياً، والمتأخبة على مر التاريخ، والتي تجمعها مصالح اقتصادية عميقة لكونها تشكل فضاءاً اقتصادياً متكامل.. هو تعميق أواصر التحالف والتأخي والنضال المشترك على مختلف المستويات لإفشال المخططات الإمبريالية القديمة والجديدة.. وصولاً إذا لزم الأمر وسمحت الظروف بتشكيل اتحاد إقليمي يتجاوز حدود الدول القائمة ليوحدها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً.. وهذا ما سيحافظ على الحقوق المشروعة لجميع الشعوب القاطنة في هذه المساحة الجغرافية الواسعة في وجه نهب وجنح الاحتكارات الرأسمالية العالمية ويه في وجه المخططات الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية التفتيتية.

- لاشك أن إسرائيل الصهيونية تلعب دوراً مفتاحياً في كل المخططات الإمبريالية وخاصة الأمريكية في المنطقة.. وجذر العلاقة الإسرائيلية- الأمريكية يعود إلى دور الصهيونية العالمية التي تلعب دوراً هاماً في صياغة المخططات الإمبريالية بشكل عام، لكونها تشكل جزءاً هاماً من الرأسمال المالي العالمي اليوم والذي يشكل القوة الضاربة للرأسمالية العالمية.. وإذا كانت إسرائيل هي إحدى الأدوات الهامة بيد الصهيونية العالمية، فإن علاقتها بالولايات المتحدة تحدها في نهاية المطاف علاقة الرأسمال المالي الصهيوني بالإمبريالية الأمريكية التي أصبحت حدود مصالحتها من الصعب تحديدها والتفريق بينهما.

١٢- وما دام النظام الرأسمالي العالمي وليس فقط الإمبريالية الأمريكية في أفول، فمن الطبيعي والمنطقي أن إسرائيل نفسها قد دخلت مرحلة الأفول ولا أبرز دليلها على ذلك إلا أدائها في العقد الأخير باتجاه تحقيق دورها الوظيفي الذي حققته بنجاح خلال النصف الثاني من

القرن العشرين.. والذي ازداد تعثراً في بداية القرن الحادي والعشرين، متصاعداً حتى اليوم.

- إن منطق الحياة نفسه يضع على بساط البحث موضوع استمرار إسرائيل الصهيونية، فهي بسبب الأزمة العالمية وأفول الرأسمالية وبسبب الإزدياد المتصاعد وخاصة في العقد الأخير لمقاومة شعوب الشرق العظيم للمخطط الإمبريالي- الصهيوني التفتيتي، دخلت في مرحلة انحطاط وأزمة عميقة تهدد الكيان الصهيوني.

- إن منطق التاريخ يفرض نفسه في نهاية المطاف فدولة قائمة على العدوان والتوسع والاستيطان وعلى العداء المستمر لكل شعوب المنطقة، والمخالفة الدائمة للقوانين والقرارات الدولية، لا يمكن أن تستمر لأن سياسة الصهيونية قد وسعت الهوة بينها وبين جوارها منذ اللحظة الأولى التي رفضت فيها القرار ١٨١ للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ القاضي بإنشاء دولة فلسطينية أيضاً منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا.. ليس الأساس الأخلاقي والإنساني الذي قامت عليه الدولة إسرائيل باطلاً فقط، بل أيضاً الأساس القانوني فهي قد فقدت شرعيتها الدولية القانونية منذ اللحظة التي تجاوزت فيها القرار ١٨١.. وهي تفقد اليوم وجودها بفضل مقاومة شعوب المنطقة الباسلة على مدى العشرات من السنين.

4 التحديات الوطنية الكبرى

- تعيش بلادنا في ظل وضع معقد وخطير دولياً وإقليمياً، وهي قد أثبتت بسلوكها ومواقفها على مدى عقود أن أهم راسمال لديها هو مواقفها الوطنية التي تجعلها أقوى من أغنى دولة عربية.

١٣- إن المواقف الوطنية السورية في مواجهة المخططات الإمبريالية الأمريكية- الصهيونية هي محصلة نضال الشعب السوري منذ معركة ميسلون حتى اليوم، وهي تعكس إجماعاً شعبياً لا يمكن لأحد أن يتجاهله.. وهي تستند إلى جيش كانت الروح الوطنية لديه دائماً عميقة وراسخة ولا يمكن زعزعتها.. وقد عززت الأطماع الصهيونية والمؤامرات الإمبريالية وخاصة الأمريكية ترسيخ المواقف الوطنية للبلاد وصقلتها على مر السنين.

- إن السعة التي تتمتع بها سورية على النطاق الشعبي العربي هي رصيد هام يجب أن يتعزز دوماً بتصعيد المقاومة والممانعة وصولاً إلى الهزيمة النهائية للمشروع الأمريكي- الصهيوني في المنطقة وتحرير سائر الأراضي العربية المحتلة بالعدوان الإسرائيلي وفي مقدمتها الجولان، لكي يصبح مثالا نموذجاً يحتذى في ظل الاختلال والاعتلال والاعتدال لدى الحكام العرب وأنظمتهم الرسمية المتهالكة لإرضاء الإمبريالية الأمريكية والصهيونية.

١٤- في ظل هذه الظروف يرتدي موضوع تعزيز الوحدة الوطنية في البلاد أهمية قصوى، فقد كانت دائماً سلاحاً فعالاً في مواجهة جميع المؤامرات الخارجية.. وهي اليوم مطلوبة أكثر من الأمام بسبب حجم وخطورة المؤامرات التي تستهدف المنطقة والبلاد، والتي لم يسبق لها مثيل، ولذلك يجب تفعيل طاقات الشعب السوري كلها لزوجها في المعركة، وعدم حجب شرف مواجهة التحديات القائمة عن أحد، وهذا يتطلب إلغاء نتائج الإحصاء الاستثنائي لعام ١٩٦٢، وإعادة الهوية السورية لكل من حرم منها.

لوحة الشيوعيين السوريين..

- إن تعزيز الوحدة الوطنية يتطلب إصلاحاً يطال مختلف نواحي الحياة فيها ليحل مشاكلها المعلقة والمستوطنة التي تضر التطور اللاحق، وأجال هذا الإصلاح ليست مفتوحة بشكل مطلق كما أن التأخر فيه يجعل من الصعب البدء به لاحقاً، ما يحمل مخاطر كبيرة وعديدة لأن اللحظة التاريخية الحالية تسمح به وتطلبه.

● إصلاح شامل لأنه إصلاح سياسي- اقتصادي- اجتماعي، وتحقيقه يقوي مواقع البلاد في المواجهة المفروضة عليها، وهو بالتالي يربط المهام الوطنية العامة بالمهام الاقتصادية- الاجتماعية وبالهام الديموقراطية..

● وهو جذري لأنه يجب أن يغير نوعياً سمات الاقتصاد وفعاليته، وسمات توزيع الثروة في المجتمع نحو عدالة اجتماعية عميقة، وسمات الحركة السياسية نحو زيادة دورها وتأثيرها في المجتمع.

● وهو حتماً محدد الاتجاه نحو تعزيز دور سورية الوطني وتعميق وحدتها الداخلية وحل القضايا الاجتماعية- الاقتصادية لمصلحة الجماهير الشعبية الواسعة، وليس على حسابها.

- إن الإصلاح المطلوب هو حزمة كاملة متكاملة من الإجراءات العميقة التي يجب أن تطل بتأثيرها المجتمع وجهاز الدولة والاقتصاد الوطني من أجل تعزيز خيار المقاومة والحفاظ على السيادة الوطنية ضد المخططات الامبريالية الأمريكية- الصهيونية الخارجية والداخلية..

- هناك شبه إجماع في المجتمع السوري وبين قواه السياسية داخل الجبهة وخارجها حول مفردات الإصلاح السياسي، وهي قانون الأحزاب والمطبوعات، ورفع حالة الطوارئ والأحكام العرفية، وإصلاح القضاء.. لكن الأهم الذي دونه لن يكون لأي إصلاح سياسي معنى، هو الوصول إلى قانون انتخابات جديد عصري يكف يد قوى المال وجهاز الدولة إلا بحدود القانون، عن التأثير على العملية الانتخابية..

● إن قانون الانتخابات الحالي قد أضعف وشل الحركة السياسية في البلاد، والتي يعتبر نشاطها أحد ضمانات تعزيز الوحدة الوطنية. إن البلاد بحاجة إلى قانون أحزاب يضمن إنشاء الأحزاب على أساس وطني شامل، وقانون انتخابات نسبي تكون فيه البلاد دائرة واحدة، يضمن تنشيط الحركة السياسية وتنافسها على أساس برنامجي.

● إن قانون أحزاب عصرياً يجب أن ينفي إمكانية إقامة أحزاب على أساس الانتماء القومي أو الديني أو الطائفي أو العشائري أو العائلي.

● أما قانون الانتخابات النسبي فهو الذي سيحمي قانون الأحزاب ويفعله ويضعه على السكة الصحيحة التي تخدم الوحدة الوطنية.

- إن صدور قانون أحزاب حقيقي مع قانون انتخابات عصري يتجاوز ذلك القانون الذي وضع لعصر آخر، سيفلّ الحركة السياسية في البلاد، وسيفتح الطريق لجسر الهوة بين الأحزاب السياسية والشارع، والأهم أنه سيضع الأساس للنسف النهائي للثنائية الوهمية معارضة/ نظام، والتي أراد البعض أن يكرسها لتفعيل التناقضات الثانوية على حساب الأساسية. والواقع يقول إن خطوط الفصل الحقيقية في المجتمع هي عقد كثير مما يريد البعض أن يوهننا به من خلال ثنائيته الوهمية.. إن قانوناً انتخابياً وطنياً معاصراً سيعطي دفعا ونشاطاً جديدين للحركة السياسية الوطنية التي يجب أن يعاد تشكيل فضائها على أسس جديدة قادرة على استقطاب القوى الاجتماعية التي تعلن تمثيلها.

● إن المشكلة الأساسية في الحياة السياسية في البلاد هي عدم التطابق بين الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة وتمثيلها السياسي، ما يؤدي إلى حالة اغتراب تعزل الأحزاب السياسية عن الشارع من جهة، وتبعد الشارع عن العمل السياسي المباشر من جهة أخرى.

- إن تخلف الحركة السياسية عن مواكبة الجماهير العريضة يعود في جوهره إلى مشكلة في الوصول إليها والاتصال بها عبر خطاب سياسي مطابق لمصالحها ووعيها، وليس كما يظن البعض في تخلف الجماهير عن العمل السياسي، بل الأدق أن يقال عدم ثقة الجماهير إلى حد كبير بالحركة السياسية وممثليها.. إن نظام انتخابات فعلاً سيحل هذه الإشكالية.. ولا مكان هنا للخوف من تقدم قوى رجعية وغير وطنية في هذه الحالة، لأن قانون الأحزاب يجب أن يصاغ بشكل يقطع الطريق على المخططات التي تستهدف وحدة الكيان الوطني والمجتمعي تحت حجة تمثيل «مكوناته الأساسية» أي مكوناته في مرحلة ما قبل تشكل الدولة الوطنية..

● إن المكونات الأساسية للمجتمع يجب أن تعود لتكون هي شرائحه الاجتماعية وطبقاته الاجتماعية، بغض النظر عن القومية والدين والطائفة.

● إن عدم وجود حركة سياسية فاعلة في المجتمع قد أخرج قوى هامة من جهاز الدولة من تحت الرقابة، ما وضع الأساس الموضوعي لتفشي ظاهرة الفساد التي تقوى عبر استنزافها ثروات البلاد مستفيدةً من مواقعها في جهاز الدولة ومتواطئةً مع قوى السوق الكبرى وحلفائها من الشركات الكبرى غير المحلية.

- والأمر هكذا، فإن قوى الفساد لا مصلحة لها في تطور الحركة السياسية في البلاد، وهي عملياً تضع العراقيل المختلفة في هذا الاتجاه بحجج مختلفة، وخاصةً تحت ستار الحفاظ على الاستقرار مع أن ما يهدد استقرار البلاد في الحقيقة هو حجم النهب والفساد الذي يستخدم السياسات الاقتصادية الليبرالية لقوننة نهبه غير المشروع.

- فالتجربة التاريخية تقول إن بلدًا بعظمة الاتحاد

السوفييتي قد انهار تحت وطأة الفساد في جهاز الدولة الذي خرج في لحظة معينة من تحت رقابة المجتمع، وبالتالي مهدت قوى الفساد الطريق للانتقال إلى نظام آخر لتبييض ما نهبته، ولشرعنة أشكال النهب الجديدة التي تعاضمت بوتائر عالية خلال وبعد عمليات الخصخصة التي جرت، ما أدى إلى انهيار اقتصادي واجتماعي شامل.

● لذلك فإن محاربة الفساد والنهب اللذين يطالان الدولة والمجتمع هي مهمة وطنية من الدرجة الأولى، فلم يعد من الممكن حل أية مهمة اقتصادية- اجتماعية منتسبة أمام البلاد دون الحد من الفساد والنهب واجتثاثهما وتحويل مواردهما نحو التنمية الشاملة.

5 القضية الاقتصادية- الاجتماعية

- من هنا أهمية السياسات الاقتصادية المتبعة، التي يجب أن تتابع، ويجري حولها نقاش كبير وصراع شديد في البلاد.

● إن التيار الليبرالي- الاقتصادي قد استند في صعوده خلال العقد الحالي إلى موجة الليبرالية العالمية التي كانت في أوجها قبل الأزمة، وكذلك استند إلى مبادئه الملموسة لإمكانات التطور اللاحق وحل المشاكل القائمة.

- فالنموذج السابق منذ السبعينيات وبسبب الأوضاع العالمية والإقليمية استفاد من العلاقات الخارجية بسبب وضع سورية المتميز في دعم النمو الذي جرى وفي تحقيق مكسبات اجتماعية هامة لا يمكن لأحد اليوم أن ينكرها رغم كل الملاحظات التي كانت توضع في حينه على جوانب مختلفة من هذا النموذج.. وبعد تغير الوضع العالمي بانهار الاتحاد السوفييتي وانتقال العديد من الدول العربية إلى صف المهادنة وما يسمى بالاعتدال، تقلصت التدفقات الخارجية التي كانت تلعب دوراً هاماً في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي- الاقتصادي، فانكشفت العيوب الداخلية للنموذج السابق وخاصةً من حيث وتأثر التراكم المنخفضة وعوائد الاستثمار غير المرتفعة ما خفض وتأثر النمو بشكل حاد.. فانفتح الطريق لتجريب نموذج جديد كان هو الدارج في ذلك الحين وخاصةً منذ أوائل الألفية الثالثة، ألا وهو النموذج الليبرالي، وقد ظن البعض أنه الخيار الوحيد الممكن آنذاك وأنه يمكن أن يحل الإشكالات المستجدة في الاقتصاد السوري عبر تأمين استثمارات خارجية عن طريق تكييف الداخل اقتصادياً واجتماعياً معها..

● ولكن بعد مضي سنوات عديدة تأكد أن هذا النموذج الجديد عاقر من حيث المبدأ ولا قبل له بحل الإشكالات التي يعاني منها بحق الاقتصاد السوري.

- فوئثار النمو لم ترتفع عملياً وانخفض مستوى معيشة السكان ولم تتدفق الاستثمارات بالشكل الموعود.. ووضع المسألة تحت المجهر من جديد. ولا تقيد هنا المكابرة والديماغوجية التي يقوم بها الليبراليون الاقتصاديون في الترويج لمحاسن نموذجهم الموعود.. والتي على الناس الصبر لجنبي ثمارها، فهذه المعروفة قد استخدمت سابقاً حين تم تنفيذ هذه النماذج بالأمم الفورية التي حملتها للمجتمع ولم يتم الخروج منها عملياً..

● كما أن هذا النموذج يعانين من استعصاء شديد سببه ان النظام السياسي في البلاد غير مرسوم منذ البدء لكي يتوافق مع سياسات اقتصادية ليبرالية كهذه في التطبيق.

- مما سيضع الأمر في نهاية المطاف أمام مفترق طرق: إما استبدال النظام السياسي، وإما تغيير جذري للسياسات الاقتصادية يضمن استقرار النظام السياسي في وجه قوى الرأسمال الكبرى الجديد منها والقديم، التي ستطالب وتسعى إلى حصتها من القرار السياسي العام.

● إن استمرار تجريب هذا النموذج سيكون كارثياً على الاقتصاد السوري والمجتمع السوري وهو بذلك قد أبع مناقضاً لمفهوم الأمن الوطني بالمعنى الواسع للكلمة..

- إن المنطق والحكمة ومصصلحة البلاد تقول بضرورة البحث عن نموذج بديل للتطور الاقتصادي يؤمن أعلى نمو ممكن وأعمق عدالة اجتماعية..

- فالنموذج الحالي يضع هذين الحدين على طرفي نقبض، بينما تطلب الحياة ربطهما ببعضهما بعيداً عن النموذج القديم في القرن الماضي، وبعيداً جداً عن النموذج الحالي الذي أدخل

البلاد في مأزق حقيقي.. إن تأمين نمو عال للاقتصاد الوطني هو ضرورة وطنية واجتماعية.. وطنية كي تستطيع سورية الاستمرار في لعب دورها المطلوب منها تاريخياً في المنطقة.. واجتماعية من أجل التصدي لحل مشكلات مستوى المعيشة والبطالة..

- إن عدم الأخذ بعين الاعتبار الضرورات الوطنية والاجتماعية سيهدد الاستقرار الاجتماعي، ما سيضعف الوحدة الوطنية، وبالتالي يضعف سورية في لعب دورها المطلوب منها في المنطقة..

● كما أن اقتصاداً عالي النمو وعميق العدالة سيتحول إلى نموذج وراقعة ونقطة جذب في النضال العام ضد مخططات الامبريالية والصهيونية بالنسبة لشعوب المنطقة والشعوب العربية قاطبة..

● إن حل هاتين المهمتين يتطلب صياغة نموذج اقتصادي جديد يتوافق مع احتياجات العصر ومع ضرورات المجتمع السوري، والصياغة النهائية له لا يمكن أن يقوم بها شخص وحده، أو مجموعة أو حزب.. بل هي مهمة وطنية عامة تتطلب فتح أوسع حوار حولها تشارك فيه أوسع الأوساط في المجتمع والدولة..

● الملامح العامة للنموذج الاقتصادي المطلوب؛

- إعادة النظر جذرياً بالسياسة الأجرية باتجاه رفع الحد الأدنى للأجور ليطلق الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وزيادة الأجور دورياً (شهرياً أو فصلياً كحد أقصى) على أساس ارتفاعات الأسعار الحقيقية، وأخيراً تمويل الزيادات من مصادر حقيقية وتحديد على حساب الأرباح التي تتضخم بارتفاعات الأسعار المستمرة عن طريق سياسة ضريبية فعالة وغير منحازة لصالح أصحاب الأرباح.

- إعادة النظر بسلة الاستهلاك التي يحسب التضخم عبرها لتصبح معبرة عن الواقع الحقيقي، واعتماد عدة جهات مستقلة غير حكومية إلى جانب الحكومية في صياغتها ومتابعتها.. إن أحادية سلة الاستهلاك الحكومية أضرت بالتطور الاقتصادي- الاجتماعي.

- الاستفادة من القدرات البشرية العلمية الكبيرة الهامة التي وفرها التعليم المجاني على مختلف المستويات خلال عقود، وتوظيفها في التحديث والتطوير عبر إعادة تأهيلها بشكل دائم ومخطط.

- وضع الخطة للوصول إلى مضاعفة الدخل الوطني كل 5-7 سنوات، وهذا أمر ممكن في حال صياغة النموذج الصحيح القادر على ذلك.

- إن إزالة الخلل جذرياً بين الأجور والأرباح سيحل مشكلة مستوى المعيشة خلال خمس سنوات إلى سبع، إذا ما ارتفعت وتأثر النمو الحقيقي للاقتصاد الحقيقي إلى معدلات عالية جداً يجب ألا تقل عن 10٪ حتماً..

- كما أن ارتفاع معدلات النمو سيحل مشكلة البطالة جذرياً خلال فترة زمنية من خمس إلى سبع سنوات عبر استيعاب اليد العاملة في المشاريع الجديدة المدعوة إلى رفع مستوى نمو الاقتصاد الوطني.

- الأمر الذي يتطلب رفع مستوى التراكم (التوظيفات الاستثمارية الجديدة) في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى 20٪ من الدخل الوطني.

- كما يتطلب رفع مستوى عائدية التوظيفات على مستوى الاقتصاد الوطني إلى 23٪ كحد أدنى، بينما لا تتجاوز نسبتها اليوم 15٪. (العائدية = مجموع التوظيفات / القيمة المضافة الحقيقية).

● إن تحقيق عائدية عالية يتطلب؛

1- العمل على تصنيع جميع المواد الأولية من باطن الأرض وفوقها محلياً باتجاه تخفيض تصدير المواد الخام والاتجاه نحو تصديرها نصف مصنعة أو مصنعة ما يزيد القيمة المضافة المحصلة بنسب عالية جداً.

2- القيام بمشاريع عملاقة تستنهض الشعب السوري وتغير وجه سورية ما يتطلب توظيفات عملاقة لا قبل لأحد بها إلا الدولة، ولنا في سد الفرات مثال تاريخي.

3- العمل على تحديد الميزات المطلقة التي تتمتع بها سورية ما يتطلب عملاً مركزياً شاملاً ذا طابع علمي وبحثي وعملي. الأمر الذي سيسمح برفع عائدية الاقتصاد السوري بنسب عالية جداً.

4- خلق بؤر تحفيز للنمو الاقتصادي في البادية السورية من خلال الاستفادة من ميزاتها ما سيسودع قوى عمل كبيرة فيها.



● الاصلاح المطلوب شامل، جذري ومحدد الاتجاه.

● من أجل قانون انتخابات نسبي.

● محاربة الفساد والنهب مهمة وطنية كبرى.

5- تنظيم مجمعات زراعية- صناعية في كل مناطق البلاد بحيث تتشابك مدخلاتها ومخرجاتها .

6- دعم القطاع الزراعي من حيث القروض والتسهيلات في مجال الوقود والأسمدة والمبيدات والبذار ووسائل الإنتاج.

7- استناداً لكل ذلك وضع خريطة استثمارية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتج للمشاركة فيها .

26- إعادة النظر بكل القرارات والإجراءات التي تمثل تراجعاً عن المكاسب المتحققة للطبقة العاملة والفلاحين وسائر الكادحين.. وخاصة؛

1- نصوص قانون العمل بنسخته الأخيرة، ودعم حق الطبقة العاملة في الدفاع عن حقوقها وصولاً إلى حقها في الإضراب..

2- إعادة حجم دعم الإنتاج الزراعي في مستلزماته وأسعاره بالشكل الذي يؤمن أسعاراً مجزية للفلاحين ويسمح بزيادة الإنتاج الزراعي.

3- دعم الإنتاج الصناعي الوطني في القطاعات التي تحفز النمو ضمن الخريطة الاستثمارية المبنية على أساس استهدافات النمو المطلوبة..

27- إن نموذجاً اقتصادياً عادل التوزيع وعالي النمو سيسمح بحل كل المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد؛

1- نحو تأمين التعليم بكل مراحلها لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني.

2- نحو تأمين الضمان الصحي المجاني.

3- نحو حل جذري لمسألة السكن عبر تأمين سكن شعبي كريم ورخيص لكل عائلة جديدة، مما يتطلب جهوداً من الدولة في هذا الاتجاه عبر تسهيلات مصرفية جدية تسمح لذوي الدخل المحدود بالحصول على السكن السريع والجيد .

4- إن كسر احتكار تجار البناء والأراضي والمضاربين بها يتطلب منع الاتجار بالأراضي التي تبني عليها الدولة وعدم احتساب سعرها في كلفة البناء، وكذلك منع المتاجرة بها وتأجيرها .

5- ونحو إعادة النظر بتكاليف الكهرباء والمياه لأصحاب الدخل المحدود باتجاه جعل الشرائح الدنيا الضرورية من استهلاكها مجانية تماماً، وتحميل الفوارق السعرية لأصحاب الدخل غير المحدود من المستهلكين الكبار...

6 مهام الشيوعيين

- إن المهام المطلوبة من الشيوعيين السوريين لكي يستعيدوا دورهم الوظيفي كبيرة وعظيمة، وهم قادرون على ذلك عبر إعادة بناء حزبهم الواحد والموحد والمعترف به من الجماهير الشعبية.

28- إن الدور الوظيفي يعني قبل كل شيء اعتراف المجتمع وخاصةً الطبقة العاملة وسائر الكادحين بالشيوعيين كقوة تمثلهم.. وهذا الأمر سيحتاج إلى عمل كثير لاستعادة ثقة الجماهير بحزبها وهو أمر صعب التحقيق في حال بقاء الحركة منقسمة بين فصائل ومجموعات، ما يتطلب إنجاز عملية توحيد الشيوعيين السوريين من تحت لثوق.

- كما أن الدور الوظيفي يتطلب إعادة الاعتبار لمنظومة الاخلاق الشيوعية التي هي النموذج الأعلى للأخلاق الإنسانية.

- إلى جانب أنه يعني استعادة الشيوعيين لمواقعهم التي يجب أن تكون متقدمة في المجال المعرفي- الفكري كي يستعيدوا قدرتهم على جذب أكثر العناصر طليعية في المجتمع.

- كما أن ظروف الحياة المعاصرة في الصراع الحاد والشديد الذي تشهده على الجبهة الإعلامية مع قوى الامبريالية ومختلف حلفائها، تتطلب إيلاء أهمية خاصة لهذا المجال للوصول إلى تكافؤ معين يساعد على تطوير المعركة العامة بالاتجاه المطلوب.

29- ولكن الأهم يبقى هو عودة الحزب إلى الجماهير ومعرفة أوضاعها وصياغة مطالبها وقيادة نضالاتها من أجل حقوقها المشروعة..

30- إن الإرث الجيد للشيوعيين السوريين سيسمح لهم إذا ما حضروا قواهم وجدودها أن يصلوا إلى ذلك الحزب القوي والذكي، البديهي والمن، الثابت على المبادئ والمبدع للحلول، والقادر على القيام بدوره المطلوب منه.

إبراهيم البدرايي — القاهرة

مرت الأعوام وتجاوزت العقود ستة. كلما أتانا ١٥ مايو جعلناه يوماً للحزن، وإن كانت تقام فيه المؤتمرات والمهرجانات والندوات، وتلقى فيه الخطب النارية، وتدوي الهتافات.

الغائب حتى لدى غالبية القوى الراغبة والمصممة على التحرير هو العمل على وضع استراتيجية موحدة للتحرير هي وحدها الكفيلة بحشد الجهود لتحقيق النصر والحاق الهزيمة بالعدو الصهيوي- اميرالي، الذي ثبت- بفعل المقاومة الباسلة- أن هزيمته ممكنة. إحدى السمات الرئيسية لعالمنا العربي هي أن جميع قواه السياسية تقريباً قد توزعت فعلياً على خندقين، أحدهما للتبعية والعمالة، والآخر للتحرر والمقاومة بكل أشكالها. لكن المشكلة الحقيقية تكمن في أن من اختاروا خندق التحرر والمقاومة لا يزالون في حالة من التشتت المزري، يحولون التناقضات الثانوية الى رئيسية، ويعلون الذاتي على الموضوعي، والخاص على العام، والمكاسب الجزئية والأنية على الهدف النهائي، والإقصاء على التوحد. وغابت تماماً أية محاولة لصياغة استراتيجية للتحرير، ومشروع للنهضة، من خلال عمل جماعي متخلص من الانكفاء على الذات أو الأنانية والتفرد والهيمنة. بل يصاغ باستقلالية وحقوق متكافئة، ويتجاوز نهج المحاصصة التي لا تجوز إطلاقاً في مثل هذه المهام الكبرى والمصيرية، بحيث يكون مرشداً لكل القوى الطليعية والشعبية على السواء، على مستوى العالم العربي ككل.

لهذه الأسباب فإن الفعل الثوري التحريري لم ينتقل من حالة التبعض إلى حالة التوحد، ومن حالة تجزئة المهام إلى حالة الشمول. والأخطر فإن هذه الحال تسمح بنفاذ الأفكار الاصلاحية الجزئية والمخرية الهادفة إلى تزيف وعي الجماهير وتعويق النهوض.

التحرير.. استراتيحية ومشروع شامل:

التحرير إستراتيجية ومشروع مقاوم شامل. لأنه يواجه مشروعاً عدوانياً شاملاً للهيمنة المطلقة، هو مشروع «العولة الرأسمالية» وفي القلب منه الحركة الصهيونية والمستعمرون اليهود لفلسطين. هدفه الهيمنة على مجمل الكوكب أرضاً وبشراً، والتخلص ممن يعتبرهم فائضاً سكانياً من الأجناس والقوميات والشعوب (نحن من بينها). ولذلك فإن صراعنا ذو طابع وطني وقومي وعالي في آن. وإذ تتم مواجهته عالمياً وبشكل متصاعد دوماً فإننا في القلب من هذه المواجهة، التي هي موضوعياً مقاومة ومواجهة للرأسمالية

رداً على تحركات البرادعي لا للاستقواء بالخارج

يعني تكريس شرعية النظام القائم «المطلوب إزاحته وإزالته»، وتفاضت عن علاقة مصر بالعروبة وعن تهويد الأراضي الفلسطينية ومحاولات هدم المسجد الأقصى، واعتبرنا أن هذا التفاضي غير مقصود باعتبار أن الأولوية للشأن الداخلي إلا أننا فوجئنا بالهجوم على فترة تاريخية كانت ذات أثر تقدمي في مصر والعالم العربي، تلاه سفر بعض ممن يحسبون أنفسهم على المعارضة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والنضال الفضائئي عبرها .

نحن الموقعين أدناه جزء من الشعب المصري نعلن رفضنا لكل من يدعي النضال للتغيير من خارج مصر لأن المعركة الحقيقية فوق أرض مصر وليست في النزهة إلى أمريكا، والذين ذهبوا إلى أمريكا لحضور مؤتمرات عن مستقبل الديمقراطية في مصر والتظاهر أمام الأمم المتحدة لا يمثلون انفسهم.

الموقعون:

/إ إبراهيم بدرايي- /إ إبراهيم موسى إبراهيم- السفير/ إبراهيم يسري- /إ أبو المعالي فائق- /إ أحمد الخميسي- /إ أحمد عبد الحميد شرف- /إ أحمد لبيب- /إ جمال أسعد عبد الملك- /إ ساهر جاد- د. صلاح صادق- /إ ضياء الصاوي- م محمد الأشقر- /إ محمد عبد الحكم دياب- م محمد عبد العزيز- /إ محمد واكد- /إ محمد يوسف- /إ مجدي أحمد حسين- د مجدي قرقر- /إ نجلاء القليوبي- /إ ندى القصاص- /إ وليد خيري- د يحي القرزاز

15 مايو.. وماذا بعد؟



العالمية أي الامبريالية (المعبرة عن جوهر اقتصادي- اجتماعي- سياسي). تقوم على الملكية الخاصة وتركيزها، وإنتاج التفاوت الطبقي والحرمان والإفقار للغالبية الساحقة من البشر وصولاً إلى الإبادة.

بهذا المعنى فإن العولة الرأسمالية تعبير عن مرحلة انحطاط الرأسمالية الامبريالية، ودنو أجلها. لكن موتها والقاعها في مزيلة التاريخ لن يتم بمجرد الأماني، وإنما بنضال حاسم وشامل.

ترجم المشروع الامبريالي نفسه في منطقتنا بسفور وبشاعة. اغتصاب فلسطين، ثم العودة في شكل احتلال مباشر. والأن مشروع الشرق الأوسط الجديد، والاتحاد من أجل المتوسط. والأخطر هو تحالفاته مع طبقات حاكمة وغير حاكمة في «جل» بلدانا العربية. وهو ما يحدد التناقض الرئيسي المنوط بنا حله وهو «التناقض بين شعوبنا، وبين الامبريالية والصهيونية وعمالئهم المحليين». وحل هذا التناقض لن يتم سوى بحشد قوانا حول استراتيجية ومشروع.

الحالة المصرية تزيد الأمر وضوحاً:

فيذروة حالة الحزن عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧، وبعد خروج الشعب المصري في ٩ و ١٠ يونيو متحديا الهزيمة، كان خروج جماهير الشعب الشقيق في السودان في استقبال جمال عبدالناصر هو ما أنتج اللاعات الثلاث الشهيرة في مؤتمر القمة في الخرطوم بكل التدايعيات العظيمة لهذه المواقف، وأهمها إحباط الخطة الصهيوي-

السياسي المصري- القومي- الوطني- القومي- المطارد للاستعمار في كل مكان»

مشروعاً شاملاً (أيأ كانت الملاحظات والمآخذ عليه) وضع مصر، بل والعالم العربي كله في قلب المعادلة العالمية. وهو في أدنى درجات تأثيره (وليس أعظمها) أعطى للجماهير العربية نموذجاً وأملاً. وحينما غاب حدث ما نعيشه. لكن المشروع الامبريالي لم يتوقف، وبغياب جمال عبدالناصر المفاجئ تولى انقلاب السادات- هيكل، اليميني مهمة تصفية المشروع، وحقق الهدف الأمريكي الامبريالي الصهيوني وعمالئهم من الرجعيين العرب غايتهم، ووضع نطفة الوضع القائم مصريا وعربياً. وأعاد مصر إلى حظيرة الهيمنة الصهيوي-امبريالية. فبدأت الردة بما سمي«الانفتاح الاقتصادي»، وتصفية نتائج انتصارات أكتوبر المجيدة، وأسس للسياسات الاقتصادية الاجتماعية التي دمرت الوطن وأنتجت التبعية السياسية والاقتصادية الشاملة. وفتحت الباب أمام تشكل طبقة من اللصوص الرأسماليين شكلوا قاعدة اجتماعية للامبريالية والصهيونية. ولم تكن صدفة أنه في خضم التهاب الصراع الطبقي في مصر الذي بلغ ذروته في انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ أن عجل السادات وأفصح عن خطته وهرول إلى العدو الصهيوني الذي رأى فيه الحليف الطبيعي في مواجهة الشعب المصري. وهكذا أسقط المشروع وزادت وتيرة تدمير غالبية عناصر القوة الشاملة في البلاد.

امبريالية في فرض الاستسلام. كان المشروع المصري «السياسي التحرري- الاقتصادي- الاجتماعي- الوطني- القومي- المطارد للاستعمار في كل مكان» مشروعاً شاملاً (أيأ كانت الملاحظات والمآخذ عليه) وضع مصر، بل والعالم العربي كله في قلب المعادلة العالمية. وهو في أدنى درجات تأثيره (وليس أعظمها) أعطى للجماهير العربية نموذجاً وأملاً. وحينما غاب حدث ما نعيشه. لكن المشروع الامبريالي لم يتوقف، وبغياب جمال عبدالناصر المفاجئ تولى انقلاب السادات- هيكل، اليميني مهمة تصفية المشروع، وحقق الهدف الأمريكي الامبريالي الصهيوني وعمالئهم من الرجعيين العرب غايتهم، ووضع نطفة الوضع القائم مصريا وعربياً. وأعاد مصر إلى حظيرة الهيمنة الصهيوي-امبريالية. فبدأت الردة بما سمي«الانفتاح الاقتصادي»، وتصفية نتائج انتصارات أكتوبر المجيدة، وأسس للسياسات الاقتصادية الاجتماعية التي دمرت الوطن وأنتجت التبعية السياسية والاقتصادية الشاملة. وفتحت الباب أمام تشكل طبقة من اللصوص الرأسماليين شكلوا قاعدة اجتماعية للامبريالية والصهيونية. ولم تكن صدفة أنه في خضم التهاب الصراع الطبقي في مصر الذي بلغ ذروته في انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ أن عجل السادات وأفصح عن خطته وهرول إلى العدو الصهيوني الذي رأى فيه الحليف الطبيعي في مواجهة الشعب المصري. وهكذا أسقط المشروع وزادت وتيرة تدمير غالبية عناصر القوة الشاملة في البلاد.

تحت يافطة الحرب الكونية على الإرهاب

مناورات عسكرية أمريكية في الصحراء الكبرى

تجري الولايات المتحدة حالياً سلسلة من المناورات العسكرية في صحراء إقليم الساحل بمشاركة ١٠ دول أفريقية، هي بوركينا فاسو، مالي، النيجر، الجزائر، المغرب، موريتانيا، نيجيريا، السنغال، تشاد، وتونس، وبعض دول الاتحاد الأوربي، وذلك كجزء مما تسميه «شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء».

وحسبما كتب براهيم كيدراوغو في «أي بي أس» من واغادوغو، عاصمة بوركينا فاسو فإن هذه المناورات- المسماة «فلينتلوك» (قتل الصوان) لسنة -٢٠١٠ والتي تمتد خلال الفترة ٢-٢٢ أيار الجاري، تأتي بوصفها آخر حلقة في سلسلة التدريبات العسكرية الأمريكية السنوية في أفريقيا.

ويشارك في المناورات ٦٠٠ من القوات الخاصة الأمريكية، و٤٠٠ من مختلف الجيوش الأفريقية، و١٥٠ من دول الإتحاد الأوربي كفرنسا وبريطانيا.

وصرح أنتوني هولكن، نائب قائد الأنشطة المدنية- العسكرية التابعة للقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا «أفريكوم»، أن «الغاية هي بناء الثقة والعلاقات مع جيوش دول أخرى»، مضيفاً أن الغرض من المناورات- التي تجري تحت إشراف قيادات أمريكية في مركز التنسيق متعدد الجنسيات في واغادوغو- هو «تحسين التعاون والعمل المشترك بين قوات

شؤون عربية ودولية

السياسي المصري- القومي- الوطني- القومي- المطارد للاستعمار في كل مكان»

كما هو معروف، وتابع «مبارك» وعمق خط سلفه. وتبلورت أكثر فأكثر طبقة اللصوص العميلة، وازداد توحشها وافقارها وتجويعها للشعب وقمعه وقهره، ونشطت بشكل جنوني في دعم ومساندة والاحتماء بالعدو الصهيوي- امبريالي. النتيجة المستخلصة هي أنه حيثما وجدت إستراتيجية ومشروع، يؤدي ثماره ويؤثر وهجه على كل من حوله. والعكس صحيح تماماً حينما تغيب الاستراتيجية والمشروع.

وماذا بعد؟

أكثر من أي وقت مضى تظهر العلاقة التي لا تتفصم بين التحرر الوطني والقومي والتقدم والعدل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية- الاجتماعية الشاملة والمستقلة، وقبل كل ذلك المقاومة للمشروع الصهيوي- امبريالي. ووضع الصراع في إطاره العالمي وبناء التحالفات الفعالة إقليمياً ودولياً.

ذلك أنه في ظل التطورات الجديدة للعولة الرأسمالية المتوحشة، وتحول إقليمنا العربي- الإسلامي وهو قلب الاستراتيجية العالمية إلى «لوحة تشخين»، لم يعد من الواقعية في شيء تجزئة المشروع التحرري- التقدمي، الذي تشكل عناصره سبيكة واحدة. ولا يمنع ذلك من تباين بعض التكتيكات هنا أو هناك لضرورات قد تفرضها التطورات على الأرض، ولكن من خلال رؤية شاملة وصافية.

لا بد من إدراك أن المشروع الرأسمالي مستحيل الآن. لأنه لن ينتج سوى التبعية وكل تداعياتها المعروفة. وبالتالي فإن المشروع التحرري يفرض أن يكون تقدماً، وفي تضاد مع الرأسمالية (عالمية أو إقليمية أو محلية)، وأن يراعي تجاوز أي نواقص أو أخطاء سابقة مستفيداً من الخبرات المتراكمة، وذلك لا يتناقض مع أي عقيدة دينية أو سياسية أو مواقف أخلاقية.

إن أخطر ما يواجه شعوبنا وطلائعها المقاومة على كل الأصعدة ليس هو التبعض فحسب، ولكن أيضاً غياب وحدة الرؤية والأفق الشامل.

هل تعمل قوى خندق المقاومة بكل أشكالها على التلاقي وصياغة استراتيجية ومشروع لتحرر والتقدم يكون هو البوصلة الهادية لنضال موحد ومتكامل ومضمون النتائج والأهداف المتمثلة في انهاء وجود الكيان الصهيوني، وانجاز التحرر الوطني الكامل والعدل الاجتماعي، والقاء العملاء المحليين في مزيلة التاريخ، والإسهام الفعال في تحرير الجنس البشري من النير الصهيوي- امبريالي؟

■ ■

غرب أفريقيا والولايات المتحدة وأوربا».

غير أن نواباً برلمانيين من منطقة كيدال شمال مالي حذروا السلطات الحكومية مؤخراً من أن «القاعدة» تجند أتباعاً لها بين العرب والطورق في تلك المنطقة. لكنهم شددوا على تفضيل التنمية الاقتصادية على الأعمال العسكرية، فمن شأن التنمية أن تحول دون التأثير على الشبان. ما دفع بالوزير بولي إلى الموافقة والتأكيد أن «الحل لقضية الإرهاب لا يمكن أن يكون عسكرياً فقط، ذلك أن الإرهاب ليس بالعدو المعروف المحدد. الحل يجب أن يكون اقتصادياً لأنه علينا أن نحارب الأسباب الرئيسية للإرهاب وهي الفقر وعدم المساواة في توزيع الموارد بين الدول».

ولكن النضال النقابي غير كاف، فحتى لو انتصر، وأجبر الإدارة على إلغاء الإجراءات التقشفية، فلن يحل مشكلة الفقر والبطالة والجوع.

إن المشكلة هي في النظام الذي أدى إليها، النظام الذي لا يحمل لا مسؤولية بلده وطنياً، ولا مسؤولية شعبه معيشياً، والكلام هنا ليس عن النظام اليوناني بالذات. النظام هو دولي وليس يونانياً فقط. أينما توجه المرء، يجد نفس الإشكالية، نظاماً يستأثر بالخيرات المتاحة، وشعباً يرزح تحت نير الاستعباد القاسي أو المخفف. تحت نير يجعله يحتاج الخدمات والمواد ذات الضرورة الأولية، أو يجعله يزحف على الأرض، كما في الأرياف المنبوذة المهملة العديدة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، بل وفي بلدان الشمال، حيث يزداد عدد المشردين homeless.

العالم بحاجة إلى تغيير النظام القائم، النظام العدواني، اللاإنساني، الذي يرتكب الجرائم تلو الجرائم، ويعيش على دم الشعوب، إلى نظام يمثل مصالح الشعوب في الحرية، وفي التمتع بخيرات العمل الإنساني، وبخيرات الطبيعة، ويصنع بالتعاون مع الشعوب مستقبل الحياة على الكوكب.

النضال النقابي والنضال الحزبي يحتاج أن يضع هدفه تغيير النظام الدولي الذي يتسبب بالمآسي الإنسانية على اختلافها. ومن دون ذلك يبقى النضال النقابي يدور في حلقة مفرغة، وقد يزيد من قوة القوى الرجعية، بدلاً من أن يضعفها، وهذا ما يحصل.

■ ■

الهدر والتقشف

محمد الجندي

مأساة اليونان ليست الوحيدة، فبلدان أخرى تقف في الدور. الإدارات المتعاقبة هدرت المال العام، وهدرت أيضاً ذمة البلد، وما يمكن أن تحصل عليه من قروض، ونقلت أغلب ذلك إلى الجيوب، وربما أصحاب تلك الجيوب نقلوا ما حصلوا عليه إلى البنوك الدولية فجحاً، الذي أعطى القروض، عاد فأخذها «جحا جاب، وجحا أخذ»، والآن على الشعب اليوناني أن يسد الفواتير. التقشف مطلوب من الشعب، لا من أصحاب الجيوب. الصورة هي عامة وشاملة، ففي كل بلد في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية تمتلئ جيوب الفئات العليا في المجتمع، وتدفع الشعوب الفواتير. ولكن ليس في كل بلد تهب نقابات العمال فيه، وتطلق المظاهرات، وتتادي بالإضراب العام، وتضحي، احتجاجاً على دفع فواتير، ليست هي مسؤولة عنها. لو فرضنا حصلت الإدارة اليونانية على الأموال الطائلة الموعودة، فهل ستحل المشكلة؟ الأموال تكون مفيدة، إذا ما استثمرت، فهل ثمة فرصة لاستثمار تلك الأموال؟ ربما

الرهانات في «معاقبة» اليونان



ريك وولف❖
ترجمة مازن كم الماز

انفجرت الرأسمالية العالمية من الداخل في عام ٢٠٠٧ . الأسباب الرئيسية لأزمة الرأسمالية تشتمل على:

- نهاية الزيادات الفعلية في الأجور في الولايات المتحدة وحلت محلها زيادة ديون العامل بشكل يتجاوز كثيراً ما يمكن للعامل تحمله .
- قيام قدرة صناعية عالمية زائدة
- انفجار المضاربات و الإسراف في الممارسات ذات الخطورة العالية للبنوك، وسائر الشركات المالية و غير المالية و من قبل الأغنياء .
- سوء التفسير المنتظم لمخاطر الاقتراض من الشركات التي تسعر أو تقيم رأس المال
- فشل مراقبة وتنظيم الحكومات التي أصبحت معتمدة بشكل أكبر على الشركات وعلى الأغنياء (من أجل المساهمة في الحملات، دعم اللوبيات، الخ) في ربع القرن الأخير
- تزايد مديونية الحكومات
- اختلالات هائلة بين تدفق التجارة ورأس المال بين الدول (وقيل كل شيء العجز التجاري للولايات المتحدة والفائض التجاري للصين الشعبية)

إن دور اليونان في هذه القائمة محدود لدرجة الانعدام، بيد أن دور العمال اليونانيين كبير فعلاً بين الضحايا المحتملين للأزمة الرأسمالية التي لم يتسببوا بها . عندما ضربت الأزمة الرأسمالية العالمية عام ٢٠٠٧، زادت اليونان مثل معظم بقية الدول من عجز موازنتها . وكانت تتحمل من قبل عجزاً حكومياً كبيراً بالفعل معتمدة بشكل كبير على التوقعات المتفائلة جدا عن إمكانيات الاقتصاد اليوناني على أساس ضعف الأجور (مقارنة بأوروبا) وارتفاع الإنتاجية في الأعوام قبل عام ٢٠٠٧ . هكذا

استدانت اليونان كثيراً (رغم أن بلداناً أخرى استدانت أكثر منها ولأسباب مشابهة لكنها على الرغم من ذلك لا تعامل كما تعامل اليونان اليوم).

مشكلة الدين القومي اليوناني هي أن دولاً رأسمالية أخرى، أكبر وأغنى— تلك التي كانت أفعال رأسمالييها هي السبب الرئيسي للأزمة العالمية— قد زادت أيضاً من افتراضها بشكل ضخم. إن إقراض هذه الأخيرة أكثر أمناً من إقراض الدول الأفقر وذات المديونية الأكبر غالباً كالـيونان والبرتغال، الخ. لذلك يطالبها الدائتون بدفع معدلات فائدة أعلى بكثير فقط لكي تحصل على المال كي تقي بالتزاماتها تجاه دينها الحالي (وربما تحتاج لأن تقترض أكثر، تماماً مثل بقية الدول الأخرى، لتتجنب هبوطاً تباطؤياً آخر). يهدد الدائتون الآن أيضاً بوقف إقراضها إذا لم تخفض هذه الدول الأفقر نسبة دينها إلى دخلها القومي(المعيار الأكثر استخداما للنتائج الكلي للبلد وبالتالي قدرتها النهائية على دفع ديونها). ولتحصل على المليارات اللازمة لدفع معدلات الفائدة الزائدة وربما لتخفض دينها الكبير، على الحكومات في دول كالـيونان أن ترفع الضرائب على شعوبها أو أن تخفض الإنفاق على حاجات شعوبها أو الاثنتين معاً . هذه الخطوات ستزود الحكومات بالموارد المالية لكي تدفع معدلات الفائدة الأعلى على ديونها وأن تخفض من دينها الهائل.

بلغة بسيطة: جاءت أزمة الرأسمالية العالمية أولاً بالتباطؤ الاقتصادي إلى اليونان، والأن يسعى «التعالي» من هذه الأزمة إلى أن يفرض على الشعب اليوناني مرحلة غير محددة من المعاناة الاقتصادية بينما يقدم الدائتون الأموال في مكان آخر إلى الاقتصادات الرأسمالية الأكبر والأغنى بحيث يمكنها تجنب فعل ما يطلب اليوم من اليونانيين. قادة رأس المال والحكومات نفسها الذين خلقوا الأزمة يديرون«مرحلة التعالي»، بالطريقة ذاتها .

يجب أن يذكر كل شخص أن الحكومة اليونانية وقادة

رأس مالها يجبرون الآن على اتخاذ قرار هام أيضاً . هل سيمضون في الخطة؟ هل سيجبرون جمهور العمال اليونانيين وعائلاتهم على دفع ضرائب أكبر، وأن يحصلوا على أجور أقل، و أن يخسروا الخدمات الحكومية في سبيل «خدمة الدين اليوناني»؟ أم أن مقاومة الشعب اليوناني ستحول بينهم وبين هذا ؟ هذا هو الرهان في الإضرابات الكبيرة التي تهز اليونان اليوم.

وكيف قد تعالج هذه المقاومة الأمر بشكل مختلف؟ قد تطالب في المستقبل القريب في نهاية المطاف بوضع حد للتهرب الكبير من دفع الضرائب من قبل نخبتها من المليارديرات والمليونيرات سواء عن حسابات شركاتهم أو حساباتهم الشخصية. دعهم يدفعوا أخيراً— حسب إمكانياتهم الهائلة— لخدمة دائتي اليونان. لكن أخذاً بالاعتبار أنياتهم سيئة السمعة للتهرب من الضرائب والتي شحذت عبر القرون سيكون من الأفضل— وعاجلاً لا أجلاً— إلغاء الشركات اليونانية الخاصة وإعادة تنظيمها كشركات خاضعة لسيطرة العمال تتشارك السلطة مع الحكومة. سوف ينتج مشروعهما المشترك عندها، ليس فقط «انتعاشا» من هذه الأزمة الرأسمالية بالتحديد بل من مجمل النظام الذي يخلق الأزمات الرأسمالية كل بضع سنوات.

إن مقاومة يونانية كهذه قد تحفز أيضاً وتلهم حركات موازية في البلدان الأخرى التي يغلي سكانها أيضاً لأنهم يحملون تكاليف أزمة لم يتسببوا بها و«انتعاشاً» ليس لهم. وهذا ما يجب أن يكون. لأن المقاومة اليونانية ستحتاج حلفاء في أماكن أخرى لكي تتجح والعكس صحيح.

إن الأزمة العالمية للرأسمالية هي عبء على الطبقة العاملة في العالم، لكنها أيضاً فرصة. الاكتفاء بالمعاناة من الأول مع خسارة الفرصة للإسماك بالتائسة سيجعل الأزمة أكثر مأساوية .

❖استاذ فخري بجامعة ماساتشوستس

■ **موقع زد نت** ❖

لماذا قررت ألمانيا إنقاذ أوروبا المتوسطية بعد تركها تغرق!



فمن ناحية تمسكت الحكومة الألمانية حتى الآن بأن الوسيلة الوحيدة للمحافظة على استقرار العملة الموحدة (اليورو) «تأتي فقط من خلال الانضباط في الميزانية وفي الاقتصاد الكلي». لكن هذا المنطق لا ينطبق على حالات فقدان مصداقية هذه العملة.

ومن ناحية أخرى، «تتبع ألمانيا سياسة تجارية بحتة لدعم الصادرات نحو البلدان الأوروبية بضغط تكاليف اليد العاملة، الأمر الذي يقلل من الطلب الألماني المحلي، مما أدى إلى فائض كبير في التجارة الدولية الألمانية، وخاصة مع بلدان البحر الأبيض المتوسط»، وفقا للخبير.

فجلب هذا على ألمانيا صفة «السلوك المفترس» والتي أطلقها خبراء اقتصاد فرنسيون ونمساويون وبعض المسؤولين الأوروبيين.

وأخيراً يشار إلى أن الواقع قد فرض على ألمانيا تغيير موقفها الراض. فعلى سبيل المثال، ستضطر أسبانيا إلى إعادة التفاوض على ٢٠ مليار يورو من ديونها في منتصف الصيف المقبل، في وقت يتسم فيه اقتصادها بالضعف ومنجاتها بعدم التنافسية وتسجل فيها البطالة معدلات غير مسبوقة.

■ **نشرة «أي بي إس»**

الكيان «غاضب»

من بيع أسلحة روسية لسورية

احتج قادة الكيان الإسرائيلي وردوا «بغضب» على إعلان روسيا أنها وقعت اتفاقات مع سورية ستبيع بموجبها موسكو لدمشق طائرات حربية وأسلحة مضادة للدبابات وأنظمة للدفاع الجوي، تشمل حسب ميخائيل ديمترييف، رئيس الجهاز الاتحادي للتعاون العسكري الفني، طائرات مقاتلة من طراز ميغ ٢٩ وأنظمة مدفعية مضادة للطائرات وصواريخ بانتسير قصيرة المدى أرض جو محمولة على شاحنات، من دون تحديد نوع الأسلحة المضادة للدبابات التي تشملها الصفقة .

فيينما قال وزير خارجية الكيان أفينغودور ليبرمان إن «صادرات الأسلحة الروسية إلى سورية لا تساعد على إحلال السلام في المنطقة ولا تصب في إطار تهينة الظروف المناسبة لما وصفه إنهاء النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، قال رئيس فريق حزب الليكود الحاكم في الكنيست الصهيوني، زئيف ألكين، وهو رئيس اللجنة البرلمانية الروسية الإسرائيلية المشتركة عن الجانب الإسرائيلي، لصحيفة «فريميا نوفوستيه» الروسية إن «صادرات الأسلحة الروسية إلى سورية تشكل خطراً على مشاريع عسكرية إسرائيلية روسية وقد توقعها، ومن بين هذه المشاريع صنع طائرات الإنذار المبكر «فالكون» وتصديرها إلى الهند وفق ما ذكرته صحيفة «معاريف» الإسرائيلية، في حين قال مسؤول بحكومة الاحتلال في القدس طالباً عدم كشف هويته، إن «سورية في الوقت الحالي لا يمكنها تحمل دفع المقابل المادي لهذه الأسلحة المتطورة» واصفاً الصفقة ب«المريبة»..!

وكان الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف زار دمشق مؤخراً في أول زيارة لسورية يقوم بها رئيس روسي على الإطلاق وشملت المحادثات التي أجراها مع القيادة السورية بحث المساعدة الروسية المحتملة في بناء محطة نووية لتوليد الكهرباء في سورية، مثيراً في الوقت ذاته «غضب» «إسرائيل» باجتماعه مع خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حيث أعربت وزارة خارجية الكيان عن «إحباطها العميق» إزاء هذا الاجتماع قائله إن حماس لا يمكن أن تكون شريكاً فيما تسمى به عملية السلام».

■ ■

استطلاع: ارتفاع التوقعات بنشوب حرب في الشرق الأوسط

أظهر استطلاع للرأي أجراه مركز الدراسات العربي الأوربي، في العاصمة الفرنسية باريس، ارتفاع سقف توقعات نشوب حرب في الشرق الأوسط. وأصدر المركز بياناً، جاء فيه أن ٥٦.٩ في المئة من الذين شملهم الاستطلاع، قالوا إن هدف أمريكا وإسرائيل من وراء اتهام سورية بتزويد حزب الله بصواريخ «سكود» هو تسخين الأجواء تمهيداً للحرب القادمة في المنطقة والتي قد تشمل سورية وغزة وجنوب لبنان. ولم يستبعد المشاركون في الاستطلاع توقيت شرارة الحرب أن تكون مع بداية شهر حزيران المقبل حيث انشغال العرب والعالم بأحداث نهائيات كأس العالم لكرة القدم، في حين رأى ٢٠.٩ في المئة الاتهامات كنوع من الابتزاز السياسي في مسألة تأخذ بعداً استراتيجياً، تتعلق بقضايا إقليمية كما العراق ولبنان والقضية الفلسطينية، ومحاولة استمالة الموقف السوري لإبعاده عن التحالف مع إيران. ومحاولة الفصل بين المقاومة العربية وبين سورية وجعل سورية تحت الضغط الدائم بسبب موقفها من عملية السلام . إما ١٠.٩ في المئة فرأوا في المسألة محاولة أمريكية إسرائيلية لصرف الأنظار عما يجري في القدس من تهويد واستيطان في الضفة الغربية وحصار غزة.

وخلص المركز إلى نتيجة مفادها أنه كان من الممكن أن يمر هذا الخبر الذي لم يستند إلى أي إثباتات مرور الكرام، ولكن يبدو أنه جاء في وقت كانت فيه «إسرائيل» وأمريكا بحاجة لمثل هذا الخبر لتضخيمه والمتاجره به بهدف تحقيق غايات سياسية تتجاوز حجم الخبر وأبعاده.

■ ■

إصرار أمريكي

على استعداد إيران وأصدقائها

لم تمض ساعات قليلة على الإعلان في طهران عن توقيع اتفاق إيراني-تركي- برازيلي لمبادلة اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب بوقود نووي على الأراضي التركية، بواسطة برازيلية، وبإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى سارعت واشنطن إلى وضع«العصي بالعجلات» والتلويح بتشديد العقوبات على طهران للمرة الرابعة رغم الاعتراض التركي- البرازيلي، من بلدين يشغلان حالياً مقعدين غير دائمين في مجلس الأمن الدولي ولكن مع موافقة مبدئية، صريحة أو ضمنية، على مسودة مشروع العقوبات الأمريكية الجديد من كل الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن بمن فيهم روسيا والصين، حسبما تفيد الأنباء..!

مشروع القرار الأمريكي المعروف على مجلس الأمن وصفته طهران بأنه غير مشروع، في حين قالت تركيا إنها ستسحب من اتفاق التبادل في حال إقراره، كما أعربت البرازيل عن استيائها من الطرح الأمريكي المناهض للانفراجة التي توسطت لإحداثها في الملف النووي الإيراني والمواجهة المفتوحة بين الغرب وطهران.

ويتضمن مشروع القرار الأمريكي حظرا على تزويد إيران بثمانية أنواع من الأسلحة التقليدية منها الدبابات والطائرات، وتوسيع قائمة الشركات الإيرانية والأفراد الذين سيتم تجميد أرصدتهم وفرض حظر على سفرهم. وينص المشروع على إنشاء نظام لتفتيش السفن والطائرات المتجهة إلى إيران «في حال الشك في حملها مواد لها علاقة بالبرنامج النووي الإيراني»، ويدعو إلى حظر مواصلة إيران تخصيب اليورانيوم وتطوير برنامجها للصواريخ البعيدة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية، ويحض باقي الدول على الحذر عند القيام بمعاملات مصرفية أو مالية مع إيران.

وأشارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون إلى أنه تم التوصل لاتفاق مع روسيا والصين بشأن تلك المسودة التي وصفتها بالقوية، وأكدت أن بلادها ستواصل حشد الدعم الدولي لفرض عقوبات على إيران، علماً بأنه سبق للصين وروسيا أن رحبتا بالاتفاق الموقع مع إيران، باعتباره خطوة أولى على طريق حل «الأزمة النووية» معها .

■ ■

حادثة ديبووتر هوريزون، «تشرينوبيل أمريكي» لناقلات النفط..

بقعة النفط في خليج المكسيك تمثل كارثة بيئية غير مسبوقة



لقد كان من الممكن تجنب كارثة «ديبووتر هوريزون» لكن فساد الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام التابعة لها وللمستثمرين أوقع العالم بهذه الكارثة البيئية والاقتصادية التي ستكون لها نتائج وخيمة على الكوكب.

بتروليوم إلى مشتتات تسميتها التجارية«كوركسيت».من الجدير بالذكر أن النفط سأمٌ للحيوانات، لكنّ المشتتات الكيميائية لا تقلّ سميّة عنه، وسمية الاثنين معاً أعلى من مجموع سميّة كلّ منهما. يبدو أنّ قواعد العلاقات العامة لبريتيش بتروليوم هي التالية:

- التقليل من كمية النفط المتسرب والأضرار البيئية الناجمة.
- الإفراط في تقدير فعالية استجابة الشركة النفطية.
- محاولة شراء الأماكن القريبة بثمن بخس مقابل التخلي عن ملاحقة الشركة قضائياً من الجهات والدول المتضررة.
- نيل صمت أكبر عدد ممكن من الناس.

وبالفعل، فقد عرضت برّيتيش بتروليوم مبالغ تصل إلى ٥٠٠٠ دولار على سكان وصيادي الساحل الأمريكي في لويزيانا مقابل تخليهم عن الملاحقات القضائية.

وقد صرّح أحد العاملين في برّيتيش بتروليوم قائلاً إنّ «من الممكن جداً أن تصبح المنطقة الممتدة من خليج المكسيك حتى فلوريدا منطقة ميتة، خالية من أيّة حياة مائيّة». يمكن رؤية البقعة النفطية من أقمار الناسا الصناعيّة. وهي تبدو أسوأ بخمس إلى اثني عشرة مرّة مما كان يمكن توقعه أو مما جرى قوله. تنتشر هذه البقعة بسرعة كبيرة ويمكن أن تبلغ عمّا قريب سواحل لويزيانا . أعلن واثنّ قائلاً: «بدأت أدرك الحجم الهائل لهذه البقعة النفطية. يبدو أنّها انتشرت على مدى خليج المكسيك».

يبدأ البعض في القول إنّ هذه الكارثة القياسية ربما تقتل محيطات الكوكب، في حين أنّ النفط الناضح بضغط كبير من «البركان» تحت الماء ربما ينجرّف على طول الشاطئ الشرقي وحتى أوروبا مع التيارات البحرية. وهذا سيظهر لنا الكلفة الحقيقية لعصر النفط حيث أنّ ٥٠ بالمائة من ثمار البحر التي يستهلكها الأمريكيون تأتي من خليج المكسيك. هذه المنطقة هي ذاتها مصب نفايات الولايات المتحدة التي ترمي فيها كميات من المنتجات الكيميائية التي تلوث السلسلة الغذائية بالزئبق وبنفايات صناعية أخرى. يحمل خليج المكسيك إحدى أكبر «المناطق الميتة» على سطح الكوكب، أي ١٥٥٠٠ كيلومتر مربع من المياه التي لا يعيش فيها شيء. وهذا كان قبل تسرب ديبووتر هوريزون.

من سيدفع الثمن؟

لقد صرّح رئيس برّيتيش بتروليوم بأنّ الحادث ليس حادثهم، لكنّه سينظّف بقعة النفط، محاولاً بهذا تخليص نفسه من الذنب. الحيلة أنّه وفق القانون الناظم لإقامة احتياطي الأموال المسمى صندوق تسرب النفط، لا تتجاوز مسؤوليّة برّيتيش بتروليوم المدنية ٧٥ مليون دولار، وتكتّمل ببقية التكاليف الضرائب المفروضة على النفط والتي يدفعها الأمريكيون، وفق صحيفة نيويورك تايمز. يمكن أنّ تؤدي هذه الكارثة البيئيّة إلى انهيار الولايات المتحدة اقتصادياً، في حال امتدت حتى المحيط الأطلسي وبعده.

ستكون الكلف فلكية. لكنّ تعاسة البعض سعادة لغيرهم، كما يقول المثل. وهذا ما يعرفه مصرف غولدمان ساكس جيداً كما أنّ المزاعم التي يبدو أنّها مؤكّدة تشير إلى أنّ غولدمان ساكس قد ضاربت وقامت على انخفاض أسهم ترانس أوشن قبل بضعة أيام من بداية الحدث المساوي.

ختاماً، على ضوء هذه المعلومات كلها، يبدو من الحكمة التخطيط للانتقال سريع إلى مصادر أخرى للطاقة أكثر نظافةً، وغيرةً وحرّة. ينبغي أنّ ينتهي عصر النفط بسرعة لأنّه ربما فات الأوان لتجنّب إحدى أسوأ الكوارث البيئيّة في التاريخ، الناجمة عن مادة وعن تكتلات كان يتوجب علينا التخلي عنها منذ وقتٍ طويلٍ.

❖**فرانسوا مارجينو:**

تقني في الهندسة المعمارية، باحث مستقل ومذيع تلفزيوني

٨٧ مليون يورو بسبب انفجار المصفاة. وأعلنت وزيرة العمل هيلدا سوليس قائلة: «لقد سمحت برّيتيش بتروليوم بتواصل مئات المخاطر الممكنة دون هوادة... الأمن في العمل هو أكثر من شعار. إنه القانون». وأجابت برّيتيش بتروليوم بالتشكيك القطعي في مجمل الأعباء التي حملتها لها وكالة الأمن والصحة في العمل.

هل تكفي الغرامات؟

تواجه برّيتيش بتروليوم حالياً غرامةً قدرها ٣ مليارات يورو بسبب البقعة النفطية قرب شواطئ لويزيانا والتي ربما تصبح أسوأ كارثة بيئيّة في التاريخ. وهي الآن متهمّة بعدم استباق الكارثة. لقد أظهرت وثائق أنّ برّيتيش بتروليوم قد قلّلت من إمكانيّة حادث كارثي في المنصة، بل إنّها مضت إلى حدّ أنّها اقترحت في خطّتها الاستكشافية للعام ٢٠٠٩ وتحليل العواقب البيئيّة أنّ المخاطر على الشواطئ والأسماك والحيوانات قليلة الاحتمال أو مستحيلة عملياً.

لقد أمضت شركة برّيتيش بتروليوم، مالكة المنصة النفطية التي انفجرت في لويزيانا، سنوات في محاربة المنظّمين الفيدراليين بصدد إجراءات الأمن اللازمة لمنع مثل هذا النمط من الحوادث في المياه العميقة. هنالك موضوع يستثير القلق الفوري، وفق خبراء في الصناعة، يتمثّل في عدم وجود نظام عن بعد يسمح للعمال بإغلاق رأس البئر في المياه العميقة في ديبووتر هوريزون لتجنب استمرار خروج النفط منه. في رسالة أرسلتها شركة برّيتيش بتروليوم في العام المنصرم لوزير الداخليّة، عارضت قوانين مقترحة لإقامة قواعد جديدة تهدف إلى تعزيز معايير الأمن، «نحن نعتقد أنّ الأمن الحالي في الصناعة والإحصائيات البيئيّة تظهر بأنّ البرامج الطوعية... هي مثمّرة جداً حتى الآن».

هكذا، غيّرت الوكالة الفيدرالية الأمريكية المكلفة بتنظيم آبار التقيب في أعالي البحار قواعدها منذ عامين لإعفاء بعض مشاريع التقيب في المنطقة الوسطى من خليج المكسيك، ما يفسّر عدم تحضير شركة البرتوكيماويات العملاقة برّيتيش بتروليوم لخطة طوارئ في حال تسرب كبيرٍ للنفط ناتج عن انفجار في مشروعها ديبووتر هوريزون.

التقيب في المياه العميقة محضوف بالمخاطر. إنّّه ليس «كازينو» تماماً، بمعنى وجود علم مكرّس وهندسة وتقنية متصلة، لكن من المؤكّد أنّنا سنكتشف بصعوبة كبيرة مدى المخاطر، ويتوضح أكثر فأكثر أنّ مجمل المخاطر يمثّل هدفاً متحرّكاً.. هنالك مخاطر جيولوجية ومخاطر تقنية هندسية ومخاطر بيئيّة بالنسبة لمخاطر رأس المال ومخاطر السوق. في كلّ بئر عميق يتم حفره، تتراقف هذه المخاطر مع مساحةٍ صغيرةٍ جداً في عمق المحيط.

إنّها مخاطر لا ضرورة لها. لم يكن هنالك داع لحداث هذه الكارثة، وكان بالإمكان احتواء الأضرار منذ اليوم الأول، وقد جعل فساد الحكومة ووسائل الإعلام هذه الكارثة البيئيّة والاقتصادية ممكنة. لو أنّ المسؤولين الأمريكيين تابعوا خطة العام ١٩٩٤ في مجال الرد على تسرب النفط الكبير في منطقة الخليج، فربما كان بالإمكان السيطرة على التسرب وبعيداً عن الشواطئ الأمريكية. المشكلة: لم يكن لدى الحكومة الفيدرالية ترتيبٍ واحدٍ للتحكم بمتناول اليد.

كارثة كبرى

إنّ ظهور التسرب من عمق الهاوية (بعمق ١٦٠٠ متر) حيث تبلغ درجة حرارة الماء درجة مئوية واحدة تقريباً (في حين أنّ النفط حار)، يعني أنّ النفط حين يبلغ السطح قد امتزج بالماء ولا يبدو بالتالي من نمط الطبقة المخيفة الشهيرة في الكوارث السابقة نفسه، وهذا من حسن حظ برّيتيش بتروليوم، لأنّ ذلك يعني أنّ تسرب النفط خفي عن عين الجمهور. لكن ذلك لا يعني عدم وجود مأساة هائلة حالياً، تجتاح البيئّة.

لتشتيت هذا التسرب البركاني النفطلي وانتشاله، تلجأ برّيتيش

بتروليوم، حيث حصد ٧٧٠٥١ دولاراً أثناء الحملة الانتخابية الأخيرة، بمنح ٢٧ إعفاء لشركات نفط وغاز من القيام بدراسات بيئية معمقة بصدد خطر استكشاف النفط وإنتاجه في خليج المكسيك. فضلاً عن ذلك، أفضى وزير الداخليّة شركة برّيتيش بتروليوم المشؤومة من إجراء تحليل مفصّل للتأثير البيئي في العام المنصرم، وفق وثائق حكوميّة، بعدّ أنّ خلصت ثلاثة تحليلات للمنطقة إلى ضعف احتمال حدوث بقعة نفط.

غير أنّ ماضي برّيتيش بتروليوم ليس برّافاً. فهي من الشركات الملوثة بشدّة في مطلع العام ٢٠٠٩، قدّمت برّيتيش بتروليوم خطتها للتقيب إلى هيئة إدارة المعادن، وقد سمح الوزير سالازار لهيئة بالمصادقة دون فحص بيئي. على عملية تقيب برّيتيش بتروليوم التي انفجرت في ٢٠ نيسان ٢٠١٠، وأدت إلى مقتل ١١ عاملاً وتسرب ملايين غالونات النفط في خليج المكسيك، وهي كارثة ستصبح قريباً، إن لم تصبح فعلاً، أوسع بقعة نفطية في التاريخ الأمريكي.

وبدلاً من إخضاع الخطة إلى فحص مفصّل للتأثيرات البيئيّة قبل المصادقة عليها، مثلما ينص عليه قانون السياسة البيئيّة القومية، أعلنت الوكالة أنّ الخطة «مستثناة قطعياً» من التحليل البيئيّ لأنّها «لا تطرح عملياً أيّة فرصة للإضرار بالبيئّة». ومثلما أشارت إليه برّيتيش بتروليوم نفسها في رسالتها بتاريخ ٩ نيسان ٢٠١٠ إلى مجلس النوعية البيئيّة، لا تستخدم الاستثناءات القطعية إلا حين لا يكون لمشروع إلا تأثيرات بيئيّة «ضئيلة أو منعدمة». وقد نشرت هيئة إدارة المعادن رسالة مصادقة من صفحة واحدة موجهة إلى برّيتيش بتروليوم بتاريخ السادس من نيسان ٢٠٠٩.

«بريتيش بتروليوم» العملاقة.. تاريخ أسود

تشير أنطونيا جوهاسر، محلّلة الصناعة النفطية، إلى أنّ «برّيتيش بتروليوم واحدة من أقوى شركات الاستثمار في الولايات المتحدة. وعائداتها البالغة ٣٢٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ كافية لتصنيف برّيتيش بتروليوم في المرتبة الثالثة في هذا البلد. تكرّس برّيتيش بتروليوم نفسها بنشاط للتأثير على سياسة الولايات المتحدة والمراقبة النظامية»، يكاد لا يكون لقوة وثراء برّيتيش بتروليوم وعمالقة النفط الآخرين مثيل في العالم، وهم يشكّلون تهديداً على حياة العاملين والبيئّة وروّانا بصدد الديمقراطية.

قبل ستين عاماً، كانت برّيتيش بتروليوم تدعى شركة النفط الأنغلو إيرانية (أيوك)، وكانت حكومة محمد مصدّق الشعبية الإيرانيّة، التقدمية والمنتخبة انتخاباً ديموقراطياً، قد طلبت من الأيوك، والتي كانت احتكاراً يمتلك البريطانيون جزءه الأكبر، مقاسمة الشعب الإيراني أرباحها الناتجة عن النفط الإيراني. رفضت الأيوك، فأمّمت إيران صناعتها النفطية. لم يعجب ذلك الولايات المتحدة، فنظّمت وكالة الاستخبارات المركزية الإيرانية سي أي إيه انقلاباً ضد رئيس الوزراء محمد مصدق. كانت الأيوك، والتي أعيدت تسميتها لتصبح برّيتيش بتروليوم، قد استعادت جزءاً كبيراً من احتكارها للنفط الإيراني بعد تجريدها منه، أمّا الإيرانيون، فقد عانوا من الدكتاتورية النظة التي مارسها شاه إيران عليهم، ما زرع بذور الثورة الإيرانية للعام ١٩٧٩.

هكذا إذاً، شرعت الشركة في العام ٢٠٠٠ بنموّ ديناميكي، وحصلت على أرباح شابته لها بسوء الحظّ، سوابق كوارث متصلة بالنفط. ففي العام ٢٠٠٤، انفجرت مصفاة برّيتيش بتروليوم في مدينة تكساس، ما أدى إلى مقتل ١٥ شخصاً وجرح ١٧٠ آخرين. وفي العام ٢٠٠٦، عانى أنبوب نفط تملكه الشركة في آلاسكا من تسريب بمقدار ٢٠٠ ألف غالون من النفط الخام، ما أدى إلى ما أطلقت عليه وكالة حماية البيئّة تسمية «أكبر تسرب حدث شمالي آلاسكا»، تمّ تعريم برّيتيش بتروليوم بمبلغ ٦٠ مليون دولار على الكاركتين. تمّ في العام ٢٠٠٩، غرمت وكالة الأمن والصحة في العمل تلك الشركة بمبلغ إضافي قدره

فرانسوا مارجينيان ❖ / ١٢ أيار ٢٠١٠

ترجمة قاسيون

دائماً كان هنالك تسريّاتٍ للنفط.. حدث ذلك في مرّات كثيرة سابقة، لعل أكثرها كارثية حادثة إكسون فالديز. لكن أخيراً، في التصنيف الجديد المتمايز، يوجد الآن التسرب النفطي الأخطر على العالم، والذي تسببت به منصة ديبووتر هوريزون التي تشغّلها ترانس أوشن ليميتيد، وهي الشركة التي تستثمر مكمّن ماكوندو الواقع تحت خليج المكسيك، وهذا المكمّن ملكية تستاجرها شركة برّيتيش بتروليوم للنفط، وبالتالي فهي المسؤولة عنها في نهاية المطاف.

التسريبات النفطية بين الماضي والحاضر

لتقديم فكرة عن الوضع الحالي، لا بأس من تذكّر الماضي القريب، فقدّ نتجت الكارثة البيئيّة التي تسببت بها إكسون فالديز قرب شواطئ آلاسكا في العام ١٩٨٩، عن تسرب ١١ مليون غالون من النفط، ما مثّل إحدى أسوأ التسريبات في البحر حتى ذلك الحين، إذ تسرّب نحو ٢٥٧ ألف برميل نفط إلى البحر. في العام ١٩٧٩، حدث أسوأ تسرّب أثر على المياه الإقليمية الأمريكية بعد انفجار في منصّة إكستوك المكسيكية، أدى إلى تسرّب ما لا يقلّ عن ١٣ مليون غالون من النفط قرب شواطئ تكساس، وهو تسرب تطلّب القضاء عليه تسعة أشهر. في كندا، كنّا نستهلك ٢.٢٩ مليون برميل نفط يومياً في العام ٢٠٠٤. وفي التاريخ نفسه، كان الطلب اليومي على النفط في التوقيت نفسه ٢٠.٥٢ مليون برميل. وفق أفضل التقديرات، يحتوي حقل ماكوندو للنفط والغاز الطبيعي على نحو ٤٤ مليون برميل من النفط، أي ١.٨ مليار غالون. في عمق يزيد على ١.٦ كيلومتر تحت الماء، يبلغ الضغط في مخرج التقبّ الذي حفرته برّيتيش بتروليوم في عمق خليج المكسيك والذي يبلغ ما يزيد مجموعه على ٦ كيلومتر بعمق ١٠ كيلومتر، وفق المصادر، يخرج النفط المزوج بالغاز بضغط يزيد على ١٣٥-١٦٥ Psi، وهذا ضغطٌ كبير.

والنتيجة هي أنّ هذه المأساة تدخل في تصنيف جديد تماماً لا يمثّل مجرد «تسرب» للنفط، بل إنه «بركان» حقيقي يقع تحت البحر ويلفظ كميات هائلة ومدمرة من النفط باستمرار.

في صورة التقطها في ٢٨ نيسان القمر الصناعي رادارسات في الساعة ١١:٥١، تبدو البقعة النفطية المتسربة من ثقب المنصة السابقة ديبووتر هوريزون بصورة جلية تماماً، وتُظهر زيادة حجمها البواخر المتواجدة في المنطقة وهي تحاول تقليص البقعة النفطية..

كيف حدث التسرب؟

في العشرين من نيسان المنصرم، وفي حين كانت شركة هاليبورتون تكمل قاعدة خرسانية لتقوية الثقب الذي حفرته ترانس أوشن، يقال إنّ قد حدثت مناورة خاطئة أثناء سحب الرأس الثاقب، تزامن ذلك مع وجود قاعدة خرسانية ضعيفة وصمامات أمان غير فاعلة، ما تسبّب في صعود فقاعة من الضغط المرتفع جداً على طول بئر التقيب، وأخيراً جرى انفجار منصة ديبووتر هوريزون التي غرقت بعيد ذلك، وكان على سطحها ٧٧ ألف غالون من الديزل.. أدى الانفجار إلى مقتل ١١ شخصاً. انطوى أنبوب التقيب البالغ طوله ١.٦ كيلومتر على نفسه، ما أدى إلى حدوث ثلاثة تسريبات كبيرة للنفط في أعماق خليج المكسيك. هذا ما أكده أحد الناجين في مقابلة إذاعية.

هذا البركان النفطي المرتفع الضغط يلفظ حالياً ما بين ٥ آلاف و٢٥ ألف برميل من النفط يومياً. لكن توجّهت إعادة النظر في هذه التقديرات المتفائلة العائدة للأيام الأولى ومن المحتمل جداً أن تبلغ الكمية المتسربة حالياً ٥٠ ألف إلى ١٠٠ ألف برميل من النفط يومياً. يمكن أنّ يستلزم الأمر مرور ثلاثة أشهر قبل التمكن من إغلاق جميع هذه التسريبات كما ينبغي. بهذا الإيقاع، من الواضح أنّه سيتمّ بسرعة تجاوز مأساة إكسون فالديز البيئيّة، إن لم يحدث هذا حقاً.

السياسيون..والنفط

سارة بالين، حاكمة آلاسكا السابقة، كانت تروّج للتقيب عن النفط في أعالي البحار وتستخدم عبارات من قبيل: «احفر يا حبيبي، احفر»، كما أنّ بيارك أوباما كان من جانبه قد أقرّ لتوه توسيع الاستثمار النفطي في خليج المكسيك، كانت تشرينوبيل حاويات النفط قيد الإعداد. منذ التسرب، قام براك أوباما، وهو أكبر متلقي المال الانتخابي الذي وزعته شركة برّيتيش

الكمية المتسربة حالياً بفعل انفجار منصة ديبووتر هوريزون من المحتمل أنّها وصلت إلى ١٠٠ ألف برميل من النفط يومياً.. وتحاول الشركة شراء صمت المتضررين بمبالغ بخسة!

محمد برادة في «حيوات متجاوزة»:

رصد دقيق لمجتمع يتخبط في طريقه نحو الحداثة

بمقدمة تضعنا أمام تساؤلات وجودية، موقعة من كاتب سها البال عن اسمه، تبدأ رواية «حيوات متجاوزة» للكاتب محمد برادة، الصادرة عن دار الآداب بيروت.

يدخلنا برادة لعبته السردية التي سبق وقدمها في «لعبة النسيان» مصرحاً أنه ليس الكاتب المفترض، مطلقاً على نفسه اسم السارد. المسرود له، ليجد نفسه وقع في فخ. حيث يسرب المعلومات والأحداث التي شاهدها وعاشها، وعالجتها الذاكرة، إلى رآو آخر، يقوم هذا بالاستيلاء عليها. حيث يعجز السارد. المسرود له عن الاحتجاج والاعتراض، أو التراجع أمام تخيل يعتمد إليه الراوي. لكن وبالمقابل ندخل باب حيرة الراوي لتغيب سارد يهيمن على النص. الراوي الذي لا يعرف كيف يبدأ بسرد حيوات تجمعت خيوطها لديه، ويبدأ بطرح الأسئلة الإشكالية، عن علاقة الزمن بحياة الشخص الذي يسرد حياتها. فكيف يستعيد هذا الزمن، وتعاقبه على شخص، ليسترد كل محكياته، من ذاكرة يشك بأنها تنقل كل ما يسرد بحد أدنى من الأمانة؟ ما يميز «حيوات متجاوزة» هو تعدد الأصوات السردية، فبالإضافة إلى أصوات الأبطال الثلاثة، نسمع صوت السارد. المسرود له، والراوي. وتتكرر هذه الميزة مع الفصول الثلاثة للرواية. بينما ينفرد الراوي في القسم الأخير من الرواية بسيناريو يكتبه منتقماً من السارد. المسرود له مقرر أن يرد الصاع صاعين، بعد إدراكه أنه لم يكن في العمل سوى (طرطور)، ليترك بصمته على النص، ويخون الأستاذ سمح (السارد - المسرود له) الذي رسم له منذ البداية كيف يوجه عمله لسرد تلك الحيوات، يشكل السيناريو خطأ موازياً للنص السردى، بالانتقال من السرد والتخييل إلى عالم الصورة، ليقول مهما لعبت الصورة دوراً مهماً لكنها لا تستطيع أن تأخذ مكان السرد والخيال الخصب. يمشي الراوي بخيانة النص السردى في السيناريو، ابتداءً من العنوان، مطلقاً عليه «حامل اللقب»، محاولاً التخفيف من إجحاء عنوان الرواية، لكنه يقع في مطب إجحاء العنوان الثاني، فالأبطال في الرواية أسماء مبنية على ألقاب.

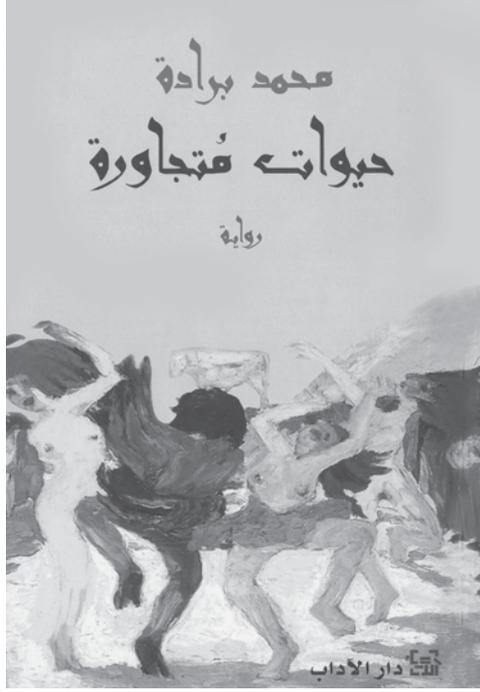
تتميز الرواية بالجرأة مبتعدة عن الابتذال واللهاث وراء المحرمات والرواج التجاري، حيث تسمى الأعضاء التناسلية للجنسين بمسمياتها العامية وتوصفهما أيضاً، لكنه يهرب أحياناً إلى اللغة الفرنسية لوصف بعض العبارات الأيروتيكية، وكان اللغة

العربية لا تستطيع التخلي عن عفتها أكثر من ذلك، كما أن الرواية تتطرق بشكل خجول للعلاقات المثلية. الشخصية الرئيسية في الرواية هي (نعيمه آيت لها) الفتاة التي تعيش مع والديها المحافظين، تنتقل من أزور إلى الدار البيضاء لتدرس في مدارس البعثة الفرنسية، وتبني أول علاقة مع صديقها كمال المنتمي إلى الطبقة الأرستقراطية، وتكتشف معه جسدها. منذ البداية تبدو نعيمة المراهقة ممتلئة وعياً ميكراً لجسدها. لكن هذا الوعي لم يبرر منطقياً في الرواية. تنتقل نعيمة في العمل من مضيعة طيران، إلى موظفة في البنك، وتنتهي الرواية وهي في سجن النساء بعد القبض عليها كزعيمة شبكة للمتاجرة بالمخدرات زجها بها طليقها. التحول الأساسي في حياة نعيمة يحدث داخل السجن من خلال علاقاتها بالنساء اللواتي وجدنها بطلة بعد أن دوخت الدرك الملكي. ينصبها زعيمة السجن. لتبدأ حياة جديدة داخل السجن، بالرغم من ضيقها منه. نعيمة بصحبة زريعة الكتان تبدأ بالترويج عن السجينات، والمطالبة بحقوقهن وتعليمهن، لتتحول من شخص يقضي على الأجيال، إلى شخص يطالب بحقوق المسجونات. تعطى نعيمة لسانها أحكاماً قيمة على الحياة التي كانت تحياها، بالرغم من قولها أنها لم تمارس العهر يوماً، لكنها كانت زينة الحفلات التي تقام في صالونات رجال السلطة وبرجوازي البلاد.

نعيمة التي تمثل الشخصية الرئيسية التي تربط الشخصيات مع بعضها، حيث تعرفت على الأستاذ سمح في الطائرة، وأقامت معه علاقة حميمة عشوائية حسب وقتها، لتحدثه عن حياتها حيث يقرر سمح أن يكتبها رواية. نعيمة عرفت الطبقة المخملية وما يجري داخل القصور. تعرفت على الوارثي وحضرت سهراته. وسهلت لسميح اللقاء معه وأجراه حوار ليفضح السلطة من خلال كتابة رواية. الوارثي الشخصية السلطوية. المعروف دينياً وسياسياً وثقافياً. عرف لعبة الحكم، وكيف يمارس السلطة، ويحافظ عليها لخمس عقود متتالية. يطلق سهرات يسميها «استعادة الحياة» ليتحول وهو بعمر الثمانين إلى رجل لا يطلب من هذه الدنيا إلا الملذات والشهوات التي بقي طول حياته محروماً منها، بسبب مركزه الديني والسياسي.

بحيلة من سمح يجري حوار مع السارد المسرود له ليجوح بكل المحرمات التي عاشها وينتقد حياة ماضية لم يعد راضياً عنها.

«ولد هنيئة»، الشخصية الغائبة الحاضرة التي تربط سمح ونعيمة، ولد في بيئة فقيرة، عرفه سمح من خلال أخته التي كانت تعمل في منزل سمح. ابن لالة هنية لم يتابع دراسته وتنقل



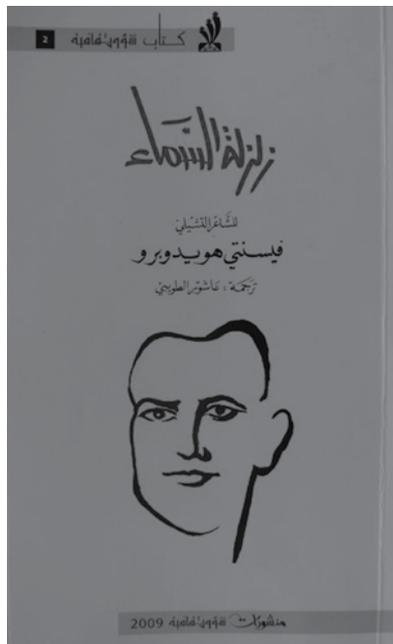
في مهن عدة. انتهى به المطاف ليعمل على حماية بار الأمنية الذي يمتلكه الشريف، أحد معارف نعيمة. وهناك يلتقي بشخصيات نافذة في الجيش والسلطة، منتهياً إلى فندق «شهرزاد» حيث يتعرف إلى نعيمة والتي تؤمنه على أموالها بعد دخولها السجن. ويلتقي بنعيمة لقاءات عابرة حميمة مفرغاً لشهوة جسدها عندما تحتاجه. لغة الرواية لغة راقية عالية سردياً تظهر بها مهارة الكاتب وقدرته اللغوية.

رواية «حيوات متجاوزة» لمحمد برادة هي رواية الحياة بكل ما فيها من الجنس والحب والألم والخيبة. رواية حيوات آدميين ارتبطت مصائرهم ببعض على الرغم من الاختلاف في التكوين والنشأة والزمان والمكان. صهر بها برادة عدة أجناس أدبية في جنس واحد، ليحقق رواية متكاملة، تغوص في أعماق مجتمع يتخبط وهو يسعى نحو الحداثة لترصد تحولاته وحراكه وتطلعاته.

■ ■

«زلزلة السماء» لفيسينتي هويدوبرو

رؤية فجاجية للكون والوجود والحضارة



«زلزلة السماء» التي عنون بها الشاعر نصه ليست سوى هذه الرجة الهائلة التي يحدثها الفناء أو الموت في فضاء الوعي الإنساني، من خلال رؤية فجاجية للكون والوجود والحضارة، تتهدج بإيقاع هدياني مؤثر.

بهذه العبارة ينطلق الشاعر والمترجم عاشور الطويبي في تقديمه لكتاب «زلزلة السماء» للشاعر التشيلي «فيسينتي هويدوبرو» وهو عبارة عن نص شعري طويل ومركب نقله الطويبي من اللغة الإسبانية إلى العربية. يعد هذا النص أحد تجليات شعر الحداثة الذي اكتسح المشهد الشعري في الغرب خلال النصف الأول من القرن العشرين، ذلك أن «هويدوبرو» وإن لم يكن شاعراً أوروبياً، إلا أنه ينتمي ثقافياً وحضارياً إلى التقاليد اللاتينية، فضلاً عن كونه أحد المساهمين المتميزين في حركة الحداثة الأدبية والفنية، من خلال صلته

العبيقة منذ بداية القرن العشرين بأعلام الحركة التكيبية ثم السورالية الكبار، وتفاعله معهم وصدافته الوثيقة لبعضه، ويندرج هذا النص الشعري الطويل في باب الشعر الكوني، إذ يتدفق بإيقاع ملحمي جليل، ويموج عالمه بكائنات يمتزج فيها الواقع بالفانتازيا، وتفتح فيه المصائر على أزمنة التقوض والانهدام، ويخضع لتحولات مفاجئة تتصادى فيها أجواء الرعب والغرابة، وفي كل ذلك يبدو النص، في مجمله، كأنه منقاد بمشيئة التداعي الحر الذي يشارف حدود الهذيان والجنون، بل ويبدو أشبه بالدوامة الكاسحة التي تأخذ العالم في مدارها الموار.

تتراحم في النص مفردات العمى والأشباح والموج والسفن المحطمة والنيازك المتساقطة من السماء، والدخان المتصاعد، والظلال، والتألمات المغموسة في نبع الأسرار، والملوك الطائر، والنهود الطافية، والرؤوس المقطوعة والكهوف البحرية وغيرها من المفردات والعناصر التي تشي بمشهد القيامة. وتتواتر في النص أيضاً مفردة «القاتل»، نعنا للموت لا غير، وهو ما يعني أن الموت لا يمكن أن يحدث من الداخل، أي من داخل الذات أو الكيان، بل من خارجه «إحرصي على ألا تموتي قبل موتك».

فيسينتي هويدوبرو ولد في مدينة سانتياجو بتشيلي عام ١٨٩٢ ومات في مدينة قرطاجنة نتيجة نزيف في الدماغ في عام ١٩٤٨ عن عمر ناهز الخامسة والخمسين. درس الأدب في الجامعة التشيلية سافر إلى نيويورك عام ١٩٢٧ واشتغل في العمل السينمائي وأخرج فيلم كاليوسترو وصادر: مجموعات شعرية هي: «أصداء الروح، أغان في الليل، الخطاط، المثلث الهارموني، صرخة الصمت». كما أشرف على تحرير العديد من المجالات العالمية: «مجلة المهمل الصغير، أزولا، إبداع».

■ ■

ربما..!

حكي قهاوي..

نعم لأننا فقراء، وليس لأي سبب آخر، سوف يظنون ينظرون إلينا بازدراء وكأننا حشرات؟؟ حسن، كما يريدون، نحن حشرات، ذباب.. بعوض.. صراصير.. أي نوع يريدون!! لكننا لن نتوانى عن مصارحتهم بالفحاحة اللازمة بأننا حشرات، نعم سنظل حشرات تباغتهم في كل وقت وكل مكان، لأننا لا نستطيع أن نراهم إلا أوساخاً وقاذورات!!

◆◆◆

اسمع يا رجل.. الحمير أفضل منا، ولن أظل ألفٌ وأدور حول هذه الفكرة، كي تفهم أن الحمار حمار، فبالنهاية لديه زريبة وعلف، ونحن لا بيت ولا مال ولا زفت، بل زفت وحسب.. الحمير أفضل منا لأنها تنقرض أولاً بأول، بينما أمثالنا يتكاثرون ويتكاثرون.. بشرتك أليست هذه مأساة؟

◆◆◆

منذ صارت النقود كل شيء صرنا لا شيء!! صحيح كلامي أم لا؟؟ يا سيدي صحيح ونصف، ورغمما عنك لا تستطيع أن تقول إلا صحيح.. يعني أنت نفسك مثلاً لا أراك إلا ألف ليرة، ولن أراك إلا كذلك، اعذرني هكذا هي الدنيا، ويمكن لو كنا في نيويورك لك عليّ ألا أراك إلا بهيبة المائة دولار، أو بأكابرية المائة يورو لو أننا في فرنسا، ولكن ماذا أعمل لك إذا كان حظك الزفت قد قعدك في خلقتي هنا، وجعلك تذهب فرق عملة؟

◆◆◆

مرّة لعبت قماراً، وطبعاً خسرت.. وأفرحتي كثيراً أنني خسرت!! لذة القمار كانت في الخسارة! هل تعلم أنني أحب أن أرجع ألعب وأخسر، ولأعب وأخسر، ولكن يا خسارة لم يعد عندي شيء أخسره..

◆◆◆

هل رأيت كيف أن ابن الكلب في ظرف سنتين فقط صار لديه بيت وسيارة مع إن حاله من حالنا؟؟ وربما في ظرف سنتين آخرين ستصير لديه شركة، من يدري؟ ويعددها بسنتين تصير الشركة دولية، وقتها على الأكيد سوف يفكر بأن يصبح نائباً في البرلمان، أو ربما وزيراً.. من يدري أصلاً!! دعه يفعل ما يريد أن يفعله، ما دام قادراً على فعل ما يريد أن يفعله، هنا بكل شيء ما دام إلى الآن لم يخطر على باله أن يصير كاتباً!!

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ركن الوراقين

الإنجيل يرويه المسيح

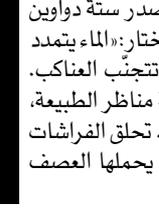


صدرت الترجمة العربية لرواية «الإنجيل يرويه المسيح» للكاتب البرتغالي جوزيه ساراماغو عن دار «التكوين» في دمشق، بتوقيع المترجم سهيل نجم. الرواية التي تتبع مسار حياة المسيح من الوعي إلى الصلب، من خلال رؤيا خاصة تعيد النظر في ثنائية الخير والشر. يقول الكاتب عن روايته: «إن إنجيلي يحاول ملء المساحات الخالية بين الحوادث المختلفة التي حدثت في حياة المسيح، كما رويت في الأناجيل الأخرى، مع بعض التأويلات الشخصية من قبلي».

يذكر أن ساراماغو الذي حاز على نوبل ١٩٩٨ شيوعي عنيد وفي حرب مفتوحة مع كل أشكال الزيف التي أوجدتها الحضارة الرأسمالية، والكثير من رواياته مترجم إلى العربية.

أبجدية تتعري

وعن الدار نفسها صدرت مختارات شعرية للشاعر الإيطالي سيباستيانو غراسو حملت عنوان «أبجدية تتعري» بترجمة المغربية حذام الودغيري. الكتاب فرصة للمقارئ العربي ليتعرف على واحدة من أهم القامات الشعرية في إيطاليا، فغراسو الذي ألف وترجم أكثر من عشرين كتاباً صممت عشرين عاماً، بعد إصدار ديوانه الأول «فصل المهرج»، وعاد ليصدر ستة دواوين بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠٠٩. من شعره نخثار: «الماء يتمدد في الوهاد حيث أجنحة الخفافيش تتجذب العناكب. أفكر فيك وأنت بعيدة فتمحو الغصنة مناظر الطبيعة، وتمحو ما يبقى جمالك دون مقاومة. تحلق الفراشات أسراباً فوق مخدات من أوراق يابسة يحملها العصف إلى الوادي».



«السفير» تصدر ملحقا

باسم «فلسطين».. ولها

أصدرت صحيفة «السفير» العدد الأول من «ملحق فلسطين» والذي تناول ذكرى النكبة والقضية الفلسطينية، في مختلف الجوانب السياسي والثقافي، من داخل فلسطين ومن خارجها.

جاء هذا الإصدار متزامنا مع ذكرى النكبة الفلسطينية، ويهدف إلى إقامة جسر بين الفلسطينيين في الداخل والخارج ودول الشتات من جهة، وبين محيطهم العربي من جهة أخرى، كما أنه يهدف إلى «استعادة فلسطين إلى اللغة السياسية اليومية، خارج سياق الانقسام، ومن أجل عودة فلسطين كقضية عربية إلى المسرح السياسي» كما يقول صخر أبو فخر.

ويأتي الملحق امتداد لما بدأ به غسان كنفاني العام ١٩٦٤، عندما أصدر ملحقا بالاسم نفسه، وشدد على أنه ملحق «مستقل وملترزم في آن». وشارك في العدد الأول مجموعة من الكتاب العرب منهم: محمد حسنين هيكل، طلال سلمان، عزمي بشارة، فواز طرابلسي، صقر أبو فخر، سليمان تقي الدين، أحمد خليفة، وآخرون.



بين قوسين



بعد

عقدين..

◀ جهاد أسعد محمد

الشعوب التي ارتدت «الجنيز» ودخنت الـ «مارلبورو» وأكلت «البيتزا» و«الهوت دوغ» وسمعت أغاني «الروك» و«البوب» ورقصت الـ «الديسكو» و«البلوز»... بعد طول حلم وانتظار، سرعان ما اكتشفت أن ما خسرت في طريقها للامسة هذه الأحلام «الإنسانية» الصغيرة البسيطة كان عظيماً.. كان أكبر من أن يجعلها تستمتع بأحلامها المتراكمة، أو أن تحصل عليها أصلاً..

النساء اللواتي لم تعرف مجتمعاتهن الحديثة الدعارة بوصفها معبراً عن القهر والانسحاق الطبقي، النساء اللواتي حلمن بالحرية والملابس القطنية ورؤية العالم الفسيح من نوافذ السيارات الأوتوماتيكية، أصبحن بين يوم وليلة مشردات في أرجاء المعمورة، يبعن الملابس المهترئة خلسة عن عيون العسس في الدول الرأسمالية، والنامية، والمتخلفة، أو يبعن أجسادهن في البارات والحانات نهاية كل سهرة، ليستطعن البقاء، مجرد البقاء، يوماً إضافياً..

الشباب المتعطشون للانعقاد والتخلص من الملابس الموحدة والأحلام الموحدة والطعام الموحد والأجر الموحد والأسر الموحد والتنقل الموحد، الشباب الذين كفروا بالبرأي الأوحده والتلفزيون الأوحده والشعار الأوحده والزعيم الأوحده... باتوا أعضاء في عصابات أو عائلتين عن العمل أو مدمني مخدرات أو أدوات رخيصة في الاستثمارات الجديدة، يعملون ضعف عدد الساعات بلا ضمانات، وبلا رعاية صحية أو اجتماعية أو روحية، وبلا أي شعور بالاستقرار والأمان.

الأطفال الذين كانت لهم الأولوية في كل شيء، الأطفال الذين كانوا ملوك مجتمعهم.. أصبحوا بلا أباء، وبلا مجتمع، وبلا حقوق، ونصفهم تقريباً أحجم عن الوجود..

فهل كان مجتمع مشروع العدالة الذي انهار لأسباب أخرى أعمق وأعظم، عاجزاً عن التعامل مع الأحلام البسيطة للناس، الأحلام التي تم تصنيع معظمها في مخابر العدو الطبقي لهم، وهو الذي قدم لهم كل حاجاتهم الأساسية الحقيقية مجاناً؟ هل كان ينقصه الوعي والبصيرة والتواضع الإنساني فلم يدرك أن معالجة هذه التفاصيل، صيغتها وكبيرها، عميقها وعائمتها، يمكن أن يخلق جيشاً لا يقهر للدفاع عن الفكرة والمشروع والمكتسبات الحاصلة بالدم والعرق والصبر؟ لقد مر عقداً تقريباً، سقطت فيهما الكرامات الوطنية والإنسانية على حواشي «الحرية» الزعومة، وضاعت فيهما الحقوق والضمانات عند واجهات مطاعم الوجبات السريعة و«المولات» الكبرى وأمام أبواب الشركات العابرة للقارات، وانهارت القيم الإنسانية والاقتصادات الوطنية تحت ضربات الأفكار والإجراءات النيوليبرالية وجشع وتمركز رأس المال وتسليع البشر.

مر عقداً، وقف فيهما العالم على قدم واحدة، وجرت خلالها أحداث ما كانت لتحدث لو أن الانهيار لم يقع.. حريان عالميتان ضد شعب العراق، وثالثة ضد شعوب يوغسلافيا، ورابعة ضد ثلثة من المقاتلين في أفغانستان، وحرب مستمرة ضد الفلسطينيين والصوماليين الجوعى، وضد المقاومة اللبنانية، حروب تجويع ضد شعوب أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، حروب ملوثة عنصرياً ودينيّاً ضد «الملوئين» والمسلمين، حروب تفكيك في البلقان والشيشان وقزوين والبحر الأسود، حرب دائمة ضد البيئة، حرب بيولوجية متجددة ضد الفقراء، حرب وشيكة على إيران، حروب على الطاقة، وعلى الثروات، وعلى الأراضي.. حروب من أجل الحروب أملاً في نجاة الرأسمالية من أزمتها الخانقة.

مر عقداً على الانهيار الكبير، ورغم ذلك، لا أحد من المسحوقين بأحلامهم يريد العودة للوراء كما كان ذلك «الوراء».. لا أحد يريد العودة لفجوات ونواقص ومناخات ونمطية وقسرية تجربة العدالة، التي اجتاحتها الكارثة بعد أن فتكت ببنياتها الأمراض والمؤامرات والنزعات الانتهازية ومحدودية الرؤية..

ما يزال الناس يحلمون بمجتمع العدالة وقد استبد بهم الجوع والفقر والبطالة والتهميش أكثر فأكثر، ما يزالون على استعداد للقتال والتضحية من أجل تحقيقه، والمناخ مؤات، والعدو منهك، لكنهم الآن بلا طليعة، بلا بوصلة، بلا تصور واضح عما يمكن فعله للسعي نحو أحلامهم، بانتظار أن تستيقظ القوى الثورية من سباتها الطويل، أو يولد جديدها العتيق، فيأخذ على عاتقه المضي بالحلم البشري إلى فضاءاته المأمولة..

mjjihad@kassiou.org

«زقاق المدق»

المحفوظية مجازاً لقاع المكسيك

أتاحت جائزة نوبل لنجيب محفوظ أن يخرج من الإطار المحلي والعربي إلى مصاف العالمية، فأصبحت رواياته محط أنظار عدد كبير من المخرجين اللامعين في مختلف أقطار الأرض. وكانت روايته «بداية ونهاية» أولى الأعمال التي جذبت انتباه المخرج المكسيكي «أرتورو ريبستين» فحولها إلى فيلم بالعنوان نفسه عام ١٩٩٣م، ثم التقطت السينما الأذرية رواية «اللس والكلاب» فأنتجت فيلماً تحت عنوان «اعترف»، قبل أن يهتدي المخرج المكسيكي «خورخي فونس» إلى رائعة محفوظ «زقاق المدق» بترجمتها الإسبانية، فكانت فال خير عليه، إذ حصد فيلمه «زقاق المعجزات» نحو ٤٧ جائزة في محافل سينمائية مختلفة، وهو أعلى رقم يناله فيلم في التاريخ.

على يد «خوسي لويس» بعد أن انتقم لشرف حبه لألمانيا. زقاق المدق هو نص مرتحل مكانياً وزمانياً بين قاهرة الثلاثينيات ومكسيكو سيتي في تسعينيات القرن الماضي، وبين لغتين، العربية والإسبانية؛ إضافة إلى صورتين منفصلتين قدمتهما السينما المصرية والمكسيكية، وكل ارتحال له خطابه السردي ووظيفته الثقافية والاجتماعية. فالفيلم الذي أخرجه حسن الإمام عام ١٩٦٤ من بطولة شادية عن الرواية نفسها، لم يكن يعدو كونه صياغة سينمائية تخضع للشروط الثقافية نفسها التي اقترحتها الرواية. بينما قام خورخي فونس بتحويل مناحات الرواية وثيماتها الأساسية بما يتواءم وخصوصية المجتمع المكسيكي.. فانقلبت فضاء النص من المقهى إلى الحانة، وتحولت شخصية «المعلم كرشة» إلى «دون روتيليو» مع رواسبها الاجتماعية المكسيكية، وتحولت زوجته «أم حسن» من شخصية قوية جريئة إلى امرأة مسكينة ضعيفة. أما شخصية البطلة التي قدمها محفوظ على أنها ممثلة بالغرور والطموح والجرأة «حميدة» في الرواية وألما في الفيلم، فقد اختلف تصويرها باختلاف الممثلين والبيئات. وفي حين عبرت «شادية» عن طباع «حميدة» بأداء خارجي مبالغ في الغواية التعبيرية «حركة اليدين والمشى المثير»، تعمدت «سلمى حايك» أن تظهر أعماق الشخصية النفسية بالحركات الإيحائية والغواية الملاحظة. وفي مقارنة سريعة بين الفيلم والرواية نفسها، نكتشف أن محفوظ كتب الحكاية بأجوائها وتفصيلها مستخدماً تقنية السارد العليم الذي يكثر من الوصف التحليلي، ويتتابع سردي لتسلسل الأحداث، بينما اعتمد الفيلم على توزيع السرد على الأبطال بحسب الأجزاء، وإعادة تركيبها انطلاقاً من مشهد واحد تبدأ منه الأجزاء الثلاثة، وهو جلوس ألما على الشباك تشفى شعرها، وتتغير زاوية التصوير بحسب أحداث الجزء، فمرة تكون الصورة من الخارج، ومرة من الداخل، ومرة يتوجه ألما نحو الشباك.

جهاد أبو غياضة



ياسر صاي في

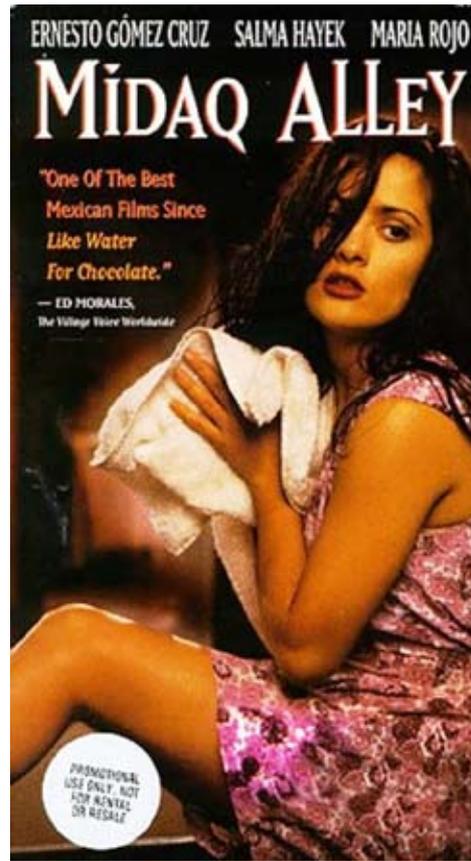
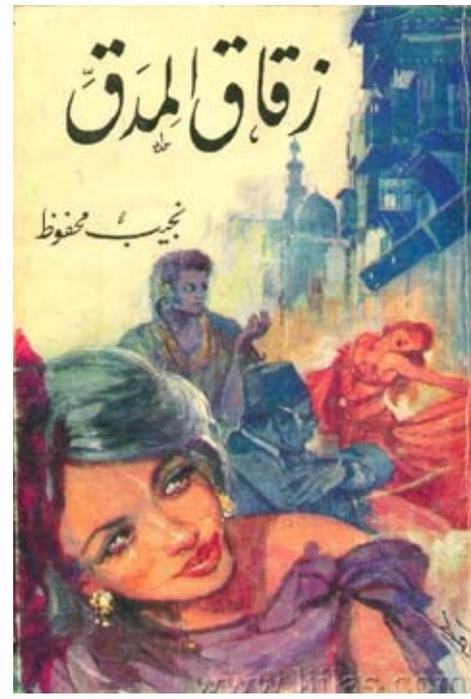
يباغت الطفولة

بعد غياب طويل يعود الفنان ياسر صاي، صامداً ومفاجئاً كعادته في معرضه المقام حالياً في «غاليري قزح»، مع نقلة جديدة وذلك عبر انتقاله من الحضر إلى التصوير، في جرأة شديدة تحملها أسلوبية خاصة في المعالجات اللونية لعالم الطفولة الشخصي المليء بالألوان، والنقطة ليست في الوثبة من الحفر إلى التصوير وحسب، بل في الانتقال الأخطر من الأبيض والأسود إلى عالم الألوان.

والفنان صاي في من مواليد القامشلي عام ١٩٧٦ تخرج في كلية الفنون الجميلة بدمشق قسم الحفر عام ١٩٩٧، وله عدة معارض فردية وجماعية داخل سورية وخارجها، وأعماله مقتناة في أوروبا وأمريكا وعدة دول عربية.

شو يعني؟

أن يقوم مدير إحدى الهيئات العامة بالتوفير على حساب ضرورات العمل، دون أن يصيب ذلك سياراته وامتيازاته و.... ما مدى انعكاس ذلك على الإنتاجية والأداء وخطة محاربة الفساد المزعومة؟



الموقعية

◀ منار ديب

ثمة صفات مشتركة لأصحاب المواقع ومدبريها، فمعظمهم ليس من جيل الكومبيوتر وإن كانوا ليسوا من العجائز، لكن هؤلاء الذين أدركوا تطبيقات التكنولوجيا (على كبر)، يسعون أيضاً لإعطاء انطباع بشبابيتهم لناحية الموضوعات التي يطر حونها والاهتمامات التي يبدونها على صفحات مواقعهم، وعلى المستوى الشخصي لا يخلون من مسحة من التصابي.

يحاول هؤلاء الموقعية الذين ازدهروا في المواقع وحققوا حضوراً من خلالها دون أن يكون لهم منجز يذكر قبل ذلك ما خلا سيرة مشتهرة، يحاول هؤلاء أن يظهرها بمظهر المعارضين وأصحاب الصوت العالي بينما تزين الإعلانات الحكومية وتلك الخاصة بمؤسسات أبناء السلطة صفحات مواقعهم، مواقفهم ملتبسة، ولا تخلو من (لغوصة). تتجاوز الفضيحة مع الإساءة الشخصية، التطهير الساذج التابع من شعور بأهمية ما، بالنسببات الغامضة والموجهة.

ولأنهم يسرحون ويمرحون في صفحات هم فيها الأمر النهائي، فلا بأس أن يكتبوا أي كلام، وأن ينشروا لأي كان، فالستوى المهني في عالم الأنترنت متدن عموماً، وفي هذا الفضاء الافتراضي يمكن تحقيق أمجاد صحفية وهمية، فالصراخ يعني عن الثقافة والتهكم يعني عن الفكر، والجرأة المجانية في موضوعات الجنس خصوصاً تعني عن تقديم طروحات ذات قيمة.

لدى هؤلاء قائمة من أكباش الفداء، التي يوجهون سهامهم إليها، خصوم خارج السياق، كأن يستهدفون أحزاباً لم يعد لها دور، وليس هناك من يدافع عنها ويحمولها كل المصائب، أو أيديولوجيات لم يعد لها حضور، أو أفكار لا تمثلات محلية لها، أو حالات فردية لا تشكل ظاهرة أو خطراً، أو رجال دين بلا أتباع تتداول أخبارهم على سبيل الطرافة، أو يوجهون رسائل شخصية إلى أصدقائهم لاتعني سواهم، مدافعون عن البحرية، لكن الحرية الشخصية فحسب، معجبون بذاتهم جداً، وبما يسمى جيهم، لا يقرؤون وما قرؤوا قبلاً.

■ ■